الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/577
30 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٨٠ (ب) من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم

مركز المرأة ودورها في التعليم وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	: مقدمة	١-٥	٢
ثانيا	: تحقيق مساواة المرأة بالرجل في مجال التعليم	٦-٢٩	٥
	ألف - المرأة في البلدان الأقل نموا	٦-١٧	٥
	باء - المرأة في البلدان الأكثر نموا	١٨-٢٩	١١
ثالثا	: تحقيق مساواة المرأة مع الرجل في الميدان الاقتصادي	٣٠-٥٧	١٧
	ألف - المرأة في البلدان الأقل نموا	٣٠-٤٩	١٧
	باء - المرأة في البلدان الاكثر نموا	٥٠-٥٧	٢٦
رابعا	: تحقيق مساواة المرأة بالرجل في الميادين الاجتماعية	٥٨-٨٨	٣٢
	ألف - المرأة في البلدان الاقل نموا	٥٨-٧٨	٣٢
	باء - المرأة في البلدان الاكثر نموا	٧٩-٨٨	٣٩
خامسا	: خلاصة	٨٩-٩٥	٤٣

Digitized by UN Library Geneva

أولا - مقدمـــة

١ - رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في القرار ٣٣/١٨٤ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، اعداد تقرير تحليلي عن مركز المرأة ودورها في التعليم وفي الميدانين الاقتصـــادي والاجتماعي ، وذلك للنظر فيه من قبل الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٢ - وعملا بالفقرة ٣ من القرار المذكور ، أرسلت مذكرة شفوية الى الدول الأعضاء في الأمـــم المتحدة والى أعضاء الوكالات المتخصصة ، طلب فيها تقديم تقارير بهذا الشأن . ونظرا لأن الأمين العام قد بعث مؤخرا بمذكرة شفوية أخرى ، ارفق بها استبيان شامل بشأن تنفيذ خطة العمـــل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١) التي اعتمدت في المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة المعقود في مكسيكو في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، خـــلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ فقد اقترح ان الحكومات قد ترغب في ان يستخدم الأمين العام ردودهـــا على ذلك الاستبيان في اعداد هذا التقرير التحليلي . وقد اخذت بعين الاعتبـــار ردود ٧٣ حكومة (٢) ، وردت الى فيينا قبل يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٢) كانت هذه ، حسب الفئات المستخدمة في التحليل على النحو التالي : (أ) بلدان ذات اقتصادات سوقية نامية : الارجنتين ، اكوادور ، اوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، بارافـواي ، باكستان ، البحرين ، بنما ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، توغو ، تونس ، جامايكـــا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية كوريا ، جيبوتي ، الرأس الأخضـر ، ساحل العاج ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، غانا ، غينيـــا ، الفلبين ، فنزويلا ، كولومبيا ، كينيا ، لبنان ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، موريتانيا ، موريشيـوس ، نيبال ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، اليمن ؛ (ب) بلدان ذات اقتصادات نامية مخططة مركزيا : الصين ، كوريا ، منغوليا ؛ (ج) بلدان ذات اقتصادات سوقية متقدمة النمو : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، بلجيكا ، الدانمرك ، سـان مارينو ، السويد ، فنلندا ، قبرص ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابـــان ، يوغوسلافيا ، اليونان ؛ (د) بلدان ذات اقتصادات مخططة مركزيا متقدمة النمو : جمهوريـــة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، هنغاريا . ولـــم يكن بالامكان أخذ رد اليمن بعين الاعتبار بصورة كاملة نظرا لتأخر الترجمة .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - وعملا بالفقرة ٤ من القرار نفسه ، طلب الأمين العام ، تزويده بملاحظات ومعلومات من جميع الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية ، ومن ١٧ هيئة أخرى من هيئات منظومة مؤسسات الأمم المتحدة ، ومن ٥٥ منظمة حكومية دولية ، ومن ٢٣٠ منظمة غير حكومية . وقد اخذت بعين الاعتبار ردود ٥١ منظمة ، وردت الى فيينا قبل يوم ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٣) .

---

(٣) تضم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي وردت ردود منها ما يلي : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ وصندوق النقد الدولي ؛ ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ ومنظمة العمل الدولية ؛ والبنك الدولي ؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ؛ والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ والاتحاد البريدي العالمي ؛ واللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ وجامعة الأمم المتحدة ؛ وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ؛ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ؛ والمعهد الدولي للدراسات العمالية .

وتضم المنظمات الحكومية الدولية التي وردت ردود منها ما يلي : رابطة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ؛ ولجنة جنوبي المحيط الهادئ ؛ ومجلس الوفاق ؛ ومصرف التنمية للبلدان الامريكية ؛ ومكتب مشروع كولومبو ؛ ومعهد امريكا الوسطى للادارة العامة ؛ والمعهد الثقافي الافريقي ؛ والمعهد الهندي للبلدان الامريكية ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ ومنظمة وزراء التربية في جنوب شرقي آسيا ؛ ووكالة التعاون الثقافي والتقني .

وتضم المنظمات غير الحكومية التي وردت ردود منها مايلي : الاتحاد الدولي للنساء الجامعيات ؛ والاتحاد العالمي لمنظمات مهنة التعليم ؛ والجمعية الدولية لاخوات الأمل ، والجمعية العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة ؛ والرابطة البهائية الدولية ؛ والرابطة الدولية للتقدم الاجتماعي ؛ والرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ؛ ورابطة القانون الدولي ؛ والصندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الافريقي ؛ ولجنة الكنائس للشؤون الدولية ؛ واللجنة الدولية للمركز المدني ؛ واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ؛ والمجلس الدولي للبحوث والدراسات والوثائق المتعلقة بالبناء ؛ والمجلس الدولي للنساء الاشتراكيات الديمقراطيات ؛ والمجلس الدولي للنساء ؛ والمعهد الاحصائي للبلدان الامريكية ، والمعهد الدولي لتسجيل المواليد والوفيات والاحصاءات الحياتية ؛ والمؤتمر النسائي لعموم الهند ؛ وهيئة العفو الدولية .

Digitized by UN Library Geneva

٤ - وعلاوة على ذلك فقد أخذت بعين الاعتبار الملاحظات الواردة من المنظمات غير الحكومية والمتعلقة بتنفيذ خطة العمل العالمية التي اعتمدت في المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة . وعملا بالفقرة ٦ من القرار نفسه ، أخذ بعين الاعتبار مختلف الدراسات والابحاث القائمة .

٥ - ويحيل الأمين العام بهذه الوثيقة التقرير التحليلي الذى أعده الفرع المعني بتقدم المرأة في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا - تحقيق مساواة المرأة بالرجل في مجال التعليم

ألف - المرأة في البلدان الأقل نموا

١ - الحالة والاتجاهات الراهنة

٦ - تتباين الى حد بعيد نسب القيد في المدارس في سن معينة فيما يتعلق بالبنات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٦ سنوات و ١١ سنة ، وهي السن التي تعادل عموما التسجيل في الصفوف الدنيا من المستوى الاول للتعليم . وأوضحت آخر الاحصائيات المتوفرة لدى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) انه من البلدان البالغ عددها ٩٦ التي توفرت عنها معلومات في عام ١٩٧٨ كانت النسب تقل عن ٢٠ في المائة في ١٢ بلدا ، وكانت تتراوح بين ٢٠ و ٣٩ في المائة في ١٨ بلدا ، وبين ٤٠ و ٥٩ في المائة في ١٦ بلدا ، وبين ٦٠ و ٧٩ في المائة في ٢٨ بلدا . وكانت النسب أعلى من ٨٠ في المائة في ٢٢ بلدا ، وهذا ما يقارب أو يساوى النسب القائمة في البلدان الاكثر نموا . وفيما يتعلق بالبنات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٧ سنة ، وهي السن التي تعادل الصفوف العليا من المستوى الاول للتعليم والصفوف الدنيا من المستوى الثاني ، كان هناك تباين كبير أيضا ، مع أن الارقام كانت أدنى بكثير مما هي عليه بالنسبة لفئة العمر من ٦ سنوات الى ١١ سنة . وهكذا ، فمن بين البلدان البالغ عددها ٩٥ التي توفرت عنها معلومات عام ١٩٧٨ ، كانت النسب تقل من ٢٠ في المائة في ٣٠ بلدا ، وكانت تتراوح بين ٢٠ و ٣٩ في المائة في ٢٥ بلدا ، وبين ٤٠ و ٩٥ في المائة في ٢٦ بلدا . وتراوحت النسب بين ٦٠ و ٧٩ في المائة في ١٠ بلدان فقط ، ولم تتجاوز النسبة ٨٠ في المائة الا في ٤ بلدان . وكانت نسب جميع البنات المقيدات في المستوى الثاني في برامج للتدريب التقني والمهني (ما عدا تدريب المعلمين والمعلمات) منخفضة جدا . فمن بين البلدان البالغ عددها ٨٢ التي توفرت معلومات عنها عام ١٩٧٨ ، كانت النسبة أعلى من ٤٠ في المائة في بلدين اثنين فقط ، وكانت النسبة بين ٢٠ و ٣٩ في المائة في ٧ بلدان فقط ، بينما كانت أقل من ٢٠ في المائة في ٧٣ بلدا .

٧ - اما فيما يتعلق بفئات العمر التي تتراوح بين ١٨ و ٢٢ سنة ، بما في ذلك الصف العالي الثاني وكذلك الصف الثالث من التعليم فلم تكن النسب تزيد على ٢٠ في المائة الا في سبعة بلدان فقط من بين البلدان البالغ عددها ٩٣ التي توفرت عنها معلومات عام ١٩٧٨ . وكانت نسبة جميع النساء المقيدات في المستوى الثالث في العلوم الطبيعية والهندسة والزراعة منخفضة ايضا : فمن بين البلدان البالغ عددها ٧٧ التي توفرت عنها معلومات عام ١٩٧٨ كانت النسب تتراوح بين ٢٠ و ٣٩ في المائة في ١٧ بلدا ، ولكنها كانت تقل عن ٢٠ في المائة في البلدان الستين الباقية .

٨ - أما الحالة فيما يتعلق بمعرفة القراءة والكتابة فقد كانت أيضا شديدة البعد عن ان تبعث على الرضا. وبما ان المعلومات كانت تعتمد على التعدادات وليس على احصائيات نظم التعليم ، فقد كانت أقل توفرا بكثير . واشارت احدث الاحصائيات التي نشرتها منظمة الامم المتحدة للتربية

Digitized by UN Library Geneva

والعلم والثقافة الى عدة سنوات بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٧ وتباينت فيما يتعلق بتحديد فئات العمر المعنية مع انها تشير عموما الى النساء اللائي تتجاوز أعمارهن ١٥ سنة . وعلاوة على ذلك فان هذه الاحصائيات لم تكن متوفرة الا فيما يتصل بعدد ٤٦ بلدا من البلدان النامية . وكمؤشر عام الى حد بعيد ، كانت نسب الاميين تزيد على ٧٠ في المائة في ١٤ بلدا ، وبين ٥٠ و ٦٩ في المائة في ٦ بلدان اخرى ، وبين ٣٠ و ٤٩ في المائة في ١٣ بلدا آخر (٤) . ويمكن توضيح ابعاد المشكلة وقواها المحركة بالحالة التي أبلغت حكومة الهند عنها . ففي عام ١٩٦١ كان هناك ١٠٩ ملايين امرأة يشكلن ٨٧ في المائة من مجموع السكان الأميين . وفي عام ١٩٧١ هبطت هذه النسبة الى ٨١ في المائة ولكن العدد الاجمالي للنساء الاميات ارتفع الى ١٢٣ مليون .

٢ - العوامل الرئيسية المقررة

٩ - اشارت اغلبية الحكومات ذات الاقتصادات النامية ، التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ الى ان مستوى التنمية العامة هو عامل عظيم الاهمية . وافادت حكومات البلدان الاكثر فقرا ان نقص الموارد المالية لا يزال عقبة اساسية على جميع المستويات . وتعاني البلدان ذات الموارد الاكبر من مشاكل مشابهة في المستويين الثاني والثالث . ففي كولومبيا ادى نقص الموارد العامة الى توفير جزء كبير من الاعتمادات اللازمة للمستوى الثاني عن طريق القطاع الخاص ، مع ما يرتبط بذلك من ارتفاع في الرسوم الدراسية والحد من امكانية الالتحاق بهذا المستوى وجعلها قاصرة على العائلات ذات الدخل المرتفع . وقد ادى الضعف الاقتصادى الشامل في هذه البلدان بالاضافة الى اختيارها لنظم تعليمية غير ملائمة وخصوصا في المستويين الاول والثاني العام الى فرض قيود مالية . وكانت النساء والفتيات محدودات لا بعدم امكانية حصولهن على الخدمات وعدم اتصالهن المعتاد بواقع الحياة اليومية وخصوصا في المناطق الريفية فحسب ، وانما ايضا بما يعانين منه من اوجه قصور مالي . وبما ان الحكومات لم تكن قادرة على توفير خدمات مجانية تماما ، ومن ثم فانها تترك تكاليف الكتب والمواصلات والسكن لكي يتحملها التلاميذ وعائلاتهم ، فان عامل التكلفة لا يزال مانعا خطيرا لتعليم البنات (بارافواى ، توفو ، الهند) . وعلاوة على ذلك ، فان الحاجة الى عمل البنات في المنزل ، في ظل ظروف التخلف التكنولوجي والتنظيمي ، وخاصة في المناطق الريفية ، لا يزال عائقا امام القيد بالمدارس ، أو انه يفرض معدلات مرتفعة للانقطاع عن الدراسة (بيرو ، كولومبيا ، كينيا ، نيبال ، الهند) . وفي بعض البلدان كان الحمل المبكر سببا رئيسيا لارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة (جامايكا ، موريتانيا ، الهند) . وحيثما تقل فرص العمل المأجور كان تخصيص الموارد

---

(٤) اتجاهات واسقاطات القيد بالمدارس حسب مستوى التعليم وحسب العمر (باريس، اليونسكو ، ١٩٧٧) ، الجدول السابع ، ص ٧٢ - ٨١ ؛ الحولية الاحصائية لعام ١٩٧٧ (باريس، اليونسكو ، ١٩٧٨) ، الجدول ١ - ٤ ، ص ٥٢ - ٦٩ ؛ الجدول ٣ - ٢ ، ص ١٢٨ - ١٧٦ ؛ الجدول ٤ - ٥ ، ص ٢٥٢ - ٣١٣ .

Digitized by UN Library Geneva

الشحيحة لتعليم النساء بيد و لعائلات كثيرة أمرا غير ملائم (الهند) . وفي هذه الاحوال ، كان ينظر الى تعليم الذكور ، اذا كان من الممكن تحمل عبئه ، على انه استثمار افضل (اكوادور، بابوا فينيا الجديدة ، كينيا) . وقد نتج عن ذلك ان تعززت الكراهية أو المعارضة الثقافية لتعليم البنات (اكوادور ، باراغواى ، باكستان ، بيرو ، توفو ، سيراليون ، فنزويلا ، لبنان ، ماليزيا ، نيبال ، الهند) . وكانت المعارضة أشد قوة فيما يتعلق بالتعليم في المستويين الثاني والأعلى وخاصة فيما يتصل باختيار المواد التقنية والعلمية (الارجنتين ، سرى لانكا ، الفلبين ، كولومبيا ، ماليزيا ، موريتانيا ، الهند) . وهكذا اصبح كثير من فتيات الريف ونسائه يواجهن حلقة مفرغة . ومع ان فرص التقدم التعليمي امام النساء يحد منها تخلف المجتمع الوطني ومركزهن الصحي والاقتصادى والاجتماعي المتدني ؛ فان مركزهن التعليمي غير الملائم يجعلهن عاجزات عن تحقيق أى تحسين في مركزهن في مجالي العمل والصحة وبالتالي مركزهن الاجتماعي والسياسي والقانوني الحقيقي بوجه عام . كما ان التحسينات التي لوحظت في كثير من البلدان التي ترتفع فيها مستويات القيد بالمدارس وتقل معدلات الانقطاع عن الدراسة وتتحسن فيها المناهج الدراسية أفضل يمكن ان تتناقص جزئيا نتيجة لارتفاع نسبة الاسر الحدية ونتيجة لما تفرضه الحالة الاقتصادية التي يسودها الكساد لكثير من الحكومات من قيود على ميزانيات هذه الحكومات .

١٠ - وفيما يتعلق بالأمية ، ذكرت الحكومات ان النساء الراشدات يواجهن مشاكل خاصة في حضور برامج محو الامية ، حتى عندما يمكن توفير هذه البرامج . وذكرت عدة حكومات الصعوبات الكامنة في التخلي عن توفير الخدمات المنزلية طوال اليوم ، وتربية الاطفال (توفو ، الجماهيرية العربية الليبية ، الفلبين ، موريشيوس) . واشارت الجماهيرية العربية الليبية الى المعارضة الثقافية وخاصة من طرف الازواج . واشارت عدة حكومات الى الصعوبات التي ترتبط بوجود عدد كبير من السكان الذين يستخدمون لغات غير لغات وسائط الاعلام التي يوجد أغلبها في المناطق الحضرية ولغات نظم التعليم (اكوادور ، بيرو) .

٣ - طرق ووسائل التحسين

١١ - فيما يتعلق بالمستوى الاول من التعليم اشارت جميع الحكومات الى تقديم ما يلزم من تسهيلات وافراد ضمن النظم العامة المجانية ، وتوفير خدمات وتسهيلات جانبية تقدم مجانا أو تخضع للمساعدات ، مثل وجبات الطعام ، والكتب ، والمعدات ، والمواصلات ، والسكن ، والمنح الدراسية . وأبدت حكومات البلدان التي ترسخ فيها المستوى الاول من التعليم الى حد ما اهتماما مستمرا بتحسين امكانية الوصول الى هذا المستوى امام أقل فئات السكان يسرا ، وعلى الخصوص في المناطق الريفية (باراغواى ، موريشيوس ، هندوراس) . وفي الهند ، يتوخى تحقيق نطاق شمول قدره ٩٠ في المائة عام ١٩٨٣ ، و ١٠٠ في المائة عام ١٩٩٠ في التعليم الابتدائي وذلك جزء من برنامج الحاجات الدنيا في الخطة الخمسية . وقد ابلغت حكومات أخرى عن تدابير معينة مثل ايلاء المزيد من الاهتمام لشؤون الصحة والتغذية وخاصة في مرافق ما قبل الالتحاق بالمدارس (كولومبيا) ؛ وتغيير نظم الضرائب لصالح الاسر التي يوجد فيها اطفال في سن الالتحاق

Digitized by UN Library Geneva

بالمدارس (بوتسوانا) ؛ واستخدام طريقة للكتابة تناسب واقع الحياة في المجتمع (الصومال). وكان من رأى عدة حكومات ان التنمية الشاملة ستقدم الحل الافضل للعقبات الرئيسية وخصوصا في المناطق الريفية (بوتسوانا ، الصومال ، الفلبين) . وابلغت حكومات اخرى عن اصلاحات في السياسة العامة بغية زيادة الصلة بين التعليم وواقع الحياة في المجتمع وبالتالي جعل التعليم أكثر جاذبية لأسر كثيرة (بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، توغو ، سيراليون ، كولومبيا ، نيبال) . وفي الجماهيرية العربية الليبية كان التغرض المجتمعي ضد تعليم المرأة قويا جدا وذكرت الحكومية ما توليه حاليا من تأكيد على التعليم العام للتغلب على هذه العقبة .

١٢ - ولا يوجد تعليم الزامي الا فيما يقل عن نصف الحكومات ذات الاقتصادات السوقية النامية ، التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ . وحتى في الحالات التي لا تزال فيها نسبة القيد بالمدارس معتدلة أو منخفضة ، اعتبر ان الالزام القانوني لن يكون ملائما ، وانه قد يؤدى الى آثار عكسية في حالة عدم توفر الوسائل اللازمة لضمان امكانية الحصول على تسهيلات كافية .

١٣ - اما الحالة فيما يتعلق بالتعليم المختلط في المستوى الاول فتتباين الى حد بعيد . وقد افاد عدد من البلدان بأن هذا التعليم قد ترسخ منذ أمد بعيد (الارجنتين ، بارافواى ، بوتسوانا ، توغو ، سرى لانكا ، موريشيوس) . وذكر آخرون ان النسبة العالية الموجودة بالفعل من مرافق التعليم المختلط مازالت تتزايد (اكوادور ، بابوا غينيا الجديدة ، سيراليون ، كينيا ، مدغشقر ، نيبال ، هايتي) . وافاد اخرون ان اتباع نظام التعليم المختلط يعتمد على الاراء المحلية (الجماهيرية العربية الليبية) أو ان الحكومة تشجعه مع انه مازال لا يتبع على نطاق واسع (ماليزيا ، موريتانيا) أو ان اللجان الاستشارية المعنية بشؤون المرأة قد أوصت به ولكنه لم يطبق بعد على نطاق واسع (الهند) . وفي نيبال تمنح جوائز مالية للمدارس التي تقيد بها أعلى الاعداد من البنات .

١٤ - وفيما يتعلق بالتعليم في المستويين الثاني والثالث ، اشارت غالبية الحكومات الى ان الاولوية تولى الى التوسع في المرافق والمعدات والموظفين وخصوصا في مجال التعليم التقني والعلمي ، واشارت حكومات كثيرة الى انها تولي اولوية عالية جدا الى مثل هذه البرامج (باراغواى ، الجمهورية الدومينيكية ، سرى لانكا ، ماليزيا ، موريشيوس ، هايتي ، الهند) ، وكان مما له اهميته ايضا التعديلات التي اجريت في نظم التعليم ، وتراوحت بين اصلاحات في مختلف جوانب النظام وتضمنت تحسين التعليم التقني والمالي للمرأة (كولومبيا) ، وتدابير اكثر تحديدا . ففي الارجنتين مثلا ، تم ادماج نظامي المدارس المهنية والصناعية اللذين كانا منفصلين فيما مضي ، في نظام وطني للتعليم التقني ، وانشئ فريق عامل في وزارة التربية لتنسيق البرامج المتصلة بعقد الامم المتحدة للمرأة . وفي سرى لانكا ولبنان جرى الاضطلاع بتنقيح للبرامج الدراسية للمستوى الثاني . وفي ماليزيا أعد تقرير عن المهارات التي تحقق الدخل للنساء ، كما اعد في مدغشقر تقرير عن المشاكل الخاصة التي تواجه الفتيات . وفي الهند انشئ مجلس وطني استشارى لتعليم المرأة . وفي تونس اتخذت تدابير لتحسين التكامل بين التعليم والتدريب وادارة الاقتصاد . وشددت حكومات كثيرة على التعليم المختلط وعلى تكامل البرامج .

Digitized by UN Library Geneva

١٥ - وابلغت حكومات كثيرة عن تدابير ايجابية لتشجيع المشاركة من جانب المرأة بصورة اكثر شمولا وفعالية . وقد اتخذت كينيا تدابير لضمان زيادة نسبة النساء اللائي يحصلن على المنح الدراسية عن نسبة الرجال ولضمان توفير السكن للطالبات بتكلفة اقل ، وامكانية قبول مؤهلات ادنى للالتحاق . واتخذت سري لانكا تدابير خاصة لاتاحة مزيد من وظائف القطاع العام للنساء ولتوفير التدريب اثناء العمل لهن . وقد ورد ان التدريب اثناء العمل كان له اثر فعال في موريشيوس ، وخصوصا ضمن اطار التوسع الكبير في توظيف النساء في ميدان الصناعة ، وكذلك في بابوا غينيا الجديدة ، وابلغت جامايكا عن القيام بخدمات ارشادية للشباب وعن برامج متكاملة لمساعدة الطالبات اللائي انقطعن عن الدراسة نتيجة للحمل المبكر . واكدت الهند الحاجة لدعم برامج معينة لتدريب وتعليم النساء عن طريق تدابير تكفل توفر مضمون اكثر ايجابية . وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية التدابير المباشرة والداعمة فقد اوضحت بعض الحكومات انها تعتبر التنمية الاقتصادية الشاملة الوسيلة الاساسية لاحداث التحسين (الارجنتين ، اكوادور ، الجماهيرية العربية الليبية) .

١٦ - وقد تم في الاونة الاخيرة ، في معظم البلدان النامية التي أجابت حكوماتها على استبيان عام ١٩٧٩ ، احراز تقدم في انشاء او في تعزيز مؤسسات مسؤولة عن برامج تعليم القراءة والكتابة وتعليم الراشدين على نطاق واسع . وقد تم الاضطلاع ببرامج كبيرة على الصعيد الوطني (الارجنتين ، اكوادور ، باراغواي ، بيرو ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، سيراليون ، الفلبين ، الهند ، هندوراس) . وتضمنت التدابير المحددة استخدام خدمات الاذاعة العامة (باراغواي ، جامايكا ، سيراليون ، موريشيوس ، هايتي) ؛ واستخدام اللغات أو الكتابات الاكثر ملاءمة للسكان المستهدفين (بيرو ، الصومال ، هايتي) ؛ وتقديم الاعانات للمشاركة من جانب المنظمات النسوية الريفية (جمهورية كوريا ، هايتي) ؛ والتعليم المجتمعي (جامايكا) ، وتوسيع نطاق التعليم الالزامي (الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية كوريا ، موريشيوس) . ومع ان هذه التدابير كانت تمس الذكور والاناث من السكان فان من المعتقد ان النسبة الاكبر من المستفيدين ستكون من النساء .

١٧ - وبغية دعم الجهود الوطنية لحل ما وصفته اليونسكو بأنه " لا مساواة صارخة بين الرجل والمرأة " في ميدان التعليم ، تضطلع اليونسكو منذ عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ببرنامج طويل الاجل موجه نحو تحقيق اهداف المساواة بين المرأة والرجل في ممارسة حقوقهما ومسؤولياتهما داخل المجتمع ، وخصوصا المساواة في التعليم ، وكذلك احداث التغيير الاجتماعي - الاقتصادي وادماج المرأة في الجهد الانمائي الشامل وخاصة عن طريق تحسين مشاركتها في التعليم (٥) . وذكر البنك الدولي ، فيما اسهم به في هذا التقرير التحليلي ، ان قروضه في قطاع التعليم تعالج عوامل مثل الحد من امكانية التحاق الاناث بالمدارس وانتظامهن فيها وتقدمهن في نظام التعليم (مواقف

---

(٥) مساهمة اليونسكو في هذا التقرير ، و " مساهمة اليونسكو في تحسين مركز المرأة " تقرير من اعداد المدير العام (المؤتمر العام ، الدورة العشرون ، باريس ١٩٧٨) (20 C/17) .

Digitized by UN Library Geneva

المجتمع والابوين) ؛ ومواقع المدارس ؛ وتسهيلات الاقامة للطالبات وللمعلمات ؛ وتدريب المعلمات ؛ واصلاح المناهج وتنويعها ؛ والتعليم التصحيحي للتعويض عن عدم القيد بالمدارس او عدم الانتظام فيها وعن الانقطاع المبكر عن الدراسة فيما بين الاناث ؛ ومدى توفر التدريب المهني للنساء ، من حيث الزمان والمكان وكذلك المضمون ، وذلك للعمل الحر ولسوق العمل ، واشار البنك الى العلاقات الترابطية بين التعليم والخصوبة والى الحدود التي تفرضها مطالب الاسرة على الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للمرأة . كما اشار البنك الى اهمية الدراسات المعنية بالخصوبة والتغذية واستراتيجيات الحاجات الاساسية . وطلب برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، المعقود في روما في الفترة من ١٢ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، الى الحكومات ان تنظر في تدابير تضمن فرصا تعليمية متماثلة من حيث النوعية والمضمون لكلا الجنسين ؛ وان توفر حوافز خاصة لزيادة القيد بالمدارس وبرامج التدريب ؛ وان تتيح للمرأة الريفية فرص التعليم غير النظامي وان تعزز هذه الفرص (٦)

---

(٦) تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الاول ، برنامج العمل ، الفرع الرابع - دال .

Digitized by UN Library Geneva

باء - المرأة في البلدان الاكثر نمـــوا

١ - الحالة والاتجاهات الراهنـــة

١٨ - تمتعت البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، في الأعم الاغلب، بفترات طويلة من ارتفاع نسبة القيد في المدارس في المستويين الاول والثاني على الاقل . على ان مستويات القيد مازالت منخفضة بصورة كبيرة في المستويين العاليين الثاني والثالث . وعلى هذا ، ووفقا لاحـداث الاحصائيات المقارنة المتوفرة التي نشرتها اليونسكو والتي تتصل عموما بعام ١٩٧٥ ، فان النسـب الاجمالية للقيد بالمدارس فيما يتعلق بالبنات اللائي تتراوح اعمارهن بين ٦ سنوات و ١١ سنـة، كانت تتجاوز ٨٠ في المائة في ٣٤ بلدا من البلدان الـ ٣٥ الاكثر نموا التي توفرت معلومات عنها . اما فيما يتعلق بالبنات اللائي تتراوح اعمارهن بين ١٢ و ١٧ سنة ، فانه في البلدان الـ ٣٢ التي توفرت معلومات عنها ، كانت النسب الاجمالية للقيد بالمدارس فوق ٨٠ في المائة في ١٤ بلـــدا وبين ٦٠ و ٧٩ في المائة في ٩ بلدان ، وأقل من ٦٠ في المائة في ٩ بلدان فقط . بيـــد أن النسب الاجمالية للقيد في المدارس فيما يتصل بالفتيات اللواتي تتراوح اعمارهن بين ١٨ و ٢٣ سنة لم تتجاوز ٢٠ في المائة الا في ١٠ بلدان فقط من البلدان الـ ٣٠ التي توفرت معلومات عنهـــا . وكان القيد منخفضا جدا في المجالات التقنية والعلمية خاصة . وهكذا فانه فيما يتعلق بالبنـــات المقيدات في المستوى الثاني والمشتركات في برامج للتدريب التقني والمهني (ما عدا تدريـــب المعلمات) ، كانت النسبة أقل من ٢٠ في المائة في ١٦ بلدا من البلدان الـ ٢٤ التي توفرت معلومات عنها . وفي المستوى الثالث كانت نسبة جميع النساء المقيدات والمشتركات في برامج للعلوم الطبيعية والهندسة والزراعة أقل من ٢٠ في المائة في ٢٥ بلدا من البلدان الـ ٣٥ التي توفرت معلومـــات عنها (٧) . وهكذا فقد أشارت جميع الحكومات التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ ، الى ان نسبة النساء بين الطلاب في المستوى الثاني من التدريب التقني الخاص بالمهارات الصناعية والزراعيـــة كانت أقل من ٢٠ في المائة ، وكانت في الغالب أقل من ١٠ في المائة ، وان كان قد أشير الـــى حدوث تقدم سريع في بلدان معينة ، وخاصة في الولايات المتحدة . وذكرت السويد والنرويـــج ان خيارات الدراسة والمهنة مازالت تتبع الى مدى بعيد جدا ، القوالب التقليدية لدور الجنسين .

١٩ - وأشارت الحكومات الاربع للبلاد ذات الاقتصادات المخططة مركزيا المتقدمة النمو ، التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ الى نسبة عالية نسبيا ، ولكنها مازالت غير متكافئة ، من الطالبـات . وقد أفادت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن نسبة البنات من مجموع الطلاب في المستوى الثاني المعنيين بالصناعة والبناء والنقل والمواصلات كانت ٥٠ في المائة في العام الدراســـي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ مقابل ٧٣ في المائة في ميدان التعليم والفنون . وفي المؤسسات الدراسيـــة

---

(٧) الحولية الاحصائية لعام ١٩٧٧ (باريس ، اليونسكو ، ١٩٧٨) الجدول ٣-٢، ص ١٢٨ - ١٧٦ ؛ الجدول ٤-٥ ، ص ٢٥٢ - ٣١٣ ؛ الجدول ٥-٢ ، ص ٣٦٨ - ٤٠٦ .

Digitized by UN Library Geneva

العليا كانت السنية هي ٤١ في المائة فيما يتعلق بالتعليم و ٧٢ في المائة فيما يتعلق بالفنون . وفي هنغاريا كانت نسبة البنات المقيدات في المستوى الثاني من التدريب التقني والمهني في الصناعة ١٨ في المائة عام ١٩٧٨/١٩٧٩ ، بالمقارنة مع ٧٥ في المائة في التجارة والتسويق والاساليب التعاونية وخدمات الاطعام . وأفادت الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنه قد حصل مؤخرا ارتفاع كبير في نسبة النساء بين الطلاب المقيدين في الرياضيات والعلوم الطبيعية (٤٠ في المائة) وفي العلوم التقنية (٢٨ في المائة) . وبلغت نسبة النساء في كليات الهندسة ٣٠ في المائة .

٢ - العوامل الرئيسية المقررة

٢٠ - خلصت الحلقة الدراسية المعنية بمشاركة المرأة في التطور الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، المعقودة في باريس في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، الى ان مشاركة المرأة في التعليم والتدريب قد ازدادت في جميع البلدان ، ولكن تعليم المرأة في بعض البلدان كان في حالات كثيرة أقل ارتباطا بالطلب في سوق العمل ، من تعليم الرجل . وفي بلدان كثيرة مازالت النساء تترك نظام التعليم بمؤهلات ادنى من مؤهلات الرجال وبمجموعة من المواد أقل اتساعا من مواد الرجال . وعلى الرغم من الضمانات الدستورية فانه لم تتحقق بعد في الواقع العملي المساواة بين البنات والبنين . (ECS/SEM.5/9، الفقرة ١٩) .

٢١ - وأفادت جميع حكومات البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو التي أجابت على استبيان عام ١٩٧٩ ، ان العقبة الرئيسية امام وصول المرأة للمساواة التامة مع الرجل في التعليم ، وخصوصا في المستويين الثاني والثالث ، وفي الدراسات التقنية والعلمية ، هي التغرض العام الذى مازال شديد القوة في المجتمع بأسره . ولاحظ كثير من الحكومات أن أوجه التباين في التربية والمواقف مازال يغرسها الآباء ويتمسك بها قسم كبير من المعلمين بل والمستشارين المهنيين (استراليا ، ايسلندا ، الدانمرك ، السويد ، كندا ، المملكة المتحدة ، نيوزيلندا ، النرويج ، الولايات المتحدة) . وفي استراليا خلصت احدى الدراسات الى أن تأثير الأبوين عامل مهيمن في هذا المجال . وأشارت حكومات كثيرة الى الاسهام المعزز القوى للتركيب المعاصر لسوق العمل وهو تركيب ينطوى على اوجه اختلاف بالغة . فالبنات والشابات لا يحاولن تغيير حياتهن التعليمية بصورة جدية نظرا لانهن يدركن الصعوبات التي ستواجههن فيما بعد في تحقيق الدخول في سوق العمل . وذكرت فنلندا انه على الرغم من التقدم والوعي الكبيرين فان القوالب التقليدية لدور الجنسين مازالت قائمة في المواد المدرسية حتى في مستوى ما قبل سن الالتحاق بالمدارس . وأشارت الدانمرك الى عامل تغذية مرتدة يعزز نفسه بنفسه وهو أن الاشتراك في برامج تعليم الراشدين يكون أكثر احتمالا من قبل النساء اللائي يتمتعن بتعليم من المستوى الثاني والثالث العاليين . وأشارت ايسلندا الى عامل تغذية مرتدة آخر في تعليم الراشدين حيث يكون التدريب أثناء العمل الذى يشترك فيه الرجال في الغالب ، أفضل اعدادا وأكثر مناسبة من التعليم العام للراشدين ، الذى تشترك فيه النساء في الغالب . كما ورد ذكر صعوبات اخرى : الدراية غير الكافية من جانب البنات والنساء بالفرص المتاحة ، ونقص تسهيلات رعاية الاطفال فيما يتصل ببرامج تعليم الراشدين

Digitized by UN Library Geneva

(استراليا ، كندا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة) ، والنقص في تسهيلات المواصلات وخصوصا فيما يتعلق ببرامج تعليم الراشدين في المناطق الريفية (الولايات المتحدة) ؛ وانخفاض الدعم المالي المقدم للمتزوجات على افتراض أن الدعم سيوفره الأزواج (نيوزيلندا) ؛ ونظام الاعانات الذى يعمل من حيث الواقع العملي ضد المتزوجات المتقدمات في السن اللائي يرغبن في العودة الى الدراسة (المملكة المتحدة) ؛ والصعوبات العامة المتعلقة بالجمع بين الاهتمامات العائلية والمهنية والتعليمية (جمهورية ألمانيا الاتحادية) .

٢٢ - وفي بعض البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو مازالت العوامل الثقافية شديدة التحيز ضد تعليم البنات والنساء ، وخصوصا في المستويات العليا وفي الميادين التي ينظر اليها على ان العنصر الغالب فيها هو الرجال . وقد أدت مستويات التنمية الاقتصادية العامة التي هي ادنى من المتوسط والتي كانت قائمة حتى أمد قريب على الاقل ، الى وجود تركيب للقوة العاملة ومجموعة من المهن اقل انفتاحا لدخول المرأة مما عليه الحال في بلدان اخرى . وقد اجتمع هذان العاملان السلبيان معا في عدد من الحالات (اسبانيا ، ايرلندا ، البرتغال ، اليونان) .

٢٣ - وذكرت الحكومات الاربع للبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا المتقدمة النمو التي اجابت على استبيان عام ١٩٧٩ أن التخطيط الوثيق ، بين قطاعات التوظيف والنظام التعليمي هو واحد من أهم العوامل المقررة . وقد مكن هذا من توجيه البنات والنساء بصورة فعالة الى مجالات التدريب التي من شأنها أن تؤدى الى التوظيف في مهن كانت غير نسوية سابقا . على أن هناك اعترافا بالمواقف السلبية العامة وآثار التغذية المرتدة لنقص الاعداد التعليمي السابق من جهة والقولبة التقليدية فيما يتصل بالجنسين والتي مازالت قوية ضمن اطار السكان العاملين من جهة أخرى .

٣ - طرق وأساليب التحسين

٢٤ - ان النظم التعليمية في البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو نظم مترسخة جدا كما أن من السهل بوجه عام الحصول على ما يلزم من موارد مالية وتسهيلات وموظفين . بيد أن محاولات هامة مازالت تجرى في بعض البلدان حتى في المستويين الاول والثاني ، للتغلب على العوامل المسببة للاّمساواة . وهكذا ، ففي بلجيكا ، بذلت جهود ضخمة خلال السنوات العشر الماضية لتوسيع نطاق التعليم المختلط ليشمل جميع اجزاء المستوى الاول في نظام المدارس العامة ثم نظام مدارس الطوائف الدينية . اما اليابان فقد تغلبت الى حد كبير على الحالة التي كانت قائمة قبل الحرب والتي كانت تتميز باشتراك المرأة المحدود نسبيا في المستويين الثاني والثالث عموما ، وذلك عن طريق مجموعة من التغييرات المجتمعية الشاملة وتخصيص موارد كبيرة لتوسيع نظام التعليم وتحسينه .

٢٥ - بيد أن القسط الاكبر من الجهود كان مكرسا للتغلب على القوالب التقليدية المهنية والقوالب التقليدية التعليمية المتعلقة بها ، مما تحقق معه زيادة اشتراك البنات والنساء في البرامج التقنية والعلمية والادارية ، في المستويين الثاني والثالث بشكل خاص ، وفي تعليم الراشدين .

Digitized by UN Library Geneva

وفي عدة بلدان اضطلع بتنقيحات وتعديلات تشريعية أساسية منذ عام ١٩٧٥ (ايسلندا ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، النرويج ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة) . وكان انشاء وكالات مسؤولة عن الابحاث والمراقبة وصياغة السياسات في القطاع التعليمي امرا له اهمية عظمى في بعض البلدان (بلجيكا ، الدانمرك ، الولايات المتحدة) . وبينت هولندا ان الحكومة كانت تعتقد ، حتى وقت قريب ، ان من شأن التغييرات التي تجرى في الوقت ذاته ان تزيل مشاكل المشاركة غير المتساوية ، ولكنها رأت بعد ذلك أن هذا غير محتمل ، وهي تقوم الان باستعراض الحالة .

٢٦ - وفيما يتعلق بالبلدان التي لم تكن المواقف الثقافية والهياكل الاقتصادية فيها تحبّذ كثيرا تعليم المرأة حتى أمد قريب ، أبلغت الحكومات عن بذل جهود كبيرة لتحسين امكانية التحاق المرأة بالمدارس وضمان انتظامها وتحسين نوعية التعليم . وفي اليونان ، مدت فترة التعليم الالزامي . ويولى اهتمام كبير الى التدريب التقني والمهني الذى يعتبر جانبا تقوم حاجة شديدة للاهتمام به ، وجانبا يتيح الفرصة لتحقيق الوصول المتساوى الى جميع انواع الوظائف . وقد كانت نسبة البنات المقيدات في الدورات الدراسية الصناعية والزراعية والتقنية منخفضة للغاية . ومازال هناك حلقة مفرغة : فنظرا لما يتسم به سوق العمل من عدم مساواة وقوالب تقليدية جدا فيما يتعلق بالجنسين فان أرباب العمل لا يطلبون الاناث لشغل الوظائف الا في المهن التقليدية ، ونتيجة لذلك لم يكن هناك طلب من جانب البنات ولم يكن هناك اى تشديد من جانب السلطات التعليمية . على أن بعض الحكومات تبذل محاولات نشطة لحل هذه المشكلة . ففي اليونان ، ادمج مجال التدريب التقني والمهني برمته في نظام التعليم العام في عام ١٩٧٧ لاول مرة ، مما ترتب عليه توفير التعليم بالمجان في ظل مناهج دراسية محسنة . وفي عام ١٩٧٨ استبدلت سان مارينو النظام الذى كان قائما آنذاك وكان يأخذ بالقوالب التقليدية فيما يتصل بالجنسين بنظام لا يميز بين الجنسين ويتضمن منهجا دراسيا منقحا . واضطلعت ايرلندا بتدابير ادارية تتضمن تطبيق حصص واهداف تعويضية بغية زيادة الاعتمادات المخصصة للتدريب في مجالات المهارات العالية التي كان يسيطر عليها الذكور سابقا . وفي المستوى الثالث ، ابلغت معظم الحكومات ، خصوصا حكومات اسبانيا واليونان وايرلندا ، عن انخفاض شديد في مستوى المشاركة من قبل النساء وتحيّز كبير ما زال قائما في اختيار المقررات التعليمية . وهناك نسبة ضئيلة جدا من النساء اللائي يقمن بدراسة مواد علمية وتقنية في الجامعات والكليات .

٢٧ - وتبذل الجهود لتحسين توفير تعليم الراشدين بغية القضاء على التفاوتات القائمة . وقد ابلغت الحكومات عن صعوبات تواجهها النساء وخصوصا في المناطق الريفية : فالانشطة المنزلية تستهلك كل الوقت ، وسبل المواصلات غير كافية . ولا تزال الآراء التقليدية حول دور المرأة قوية (النمسا) . ويدخل في عداد الطرق والوسائل التي ابلغ عنها توسيع نطاق الدورات الدراسية (اليونان) ؛ واستحداث نظام للاجازات السبتية (النمسا) ، وتوفير ضمانات دستورية لوضع السياسات الملائمة (اسبانيا) .

Digitized by UN Library Geneva

٢٨ - وفي البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا المتقدمة النمو ، تركز التشديد على التغييرات التقنية وخاصة التنظيمية التي تستهدف تحسين النوعية والى توجيه البرامج نحو تحقيق المشاركة الفعالة في المجتمع ، ففي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ذكر ان استحداث نظام شامل للمدارس الثانوية التقنية المتعددة التخصصات مدة الدراسة فيها ١٠ سنوات ، كان هو أحد جوانب التقدم الرئيسية . وفي رومانيا صدر قانون جديد وشامل للتعليم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . وأوردت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ذكر تحسينات في الاتجاه التقني والعلمي في المستوى الثاني كأساس للتقدم في المستويات الاعلى ، وذكرت انه يجرى توفير التدريب المهني والتقني للراشدات اثناء ساعات العمل دون فقد الاجر . وأكدت رومانيا ايضا على التدريب في مقر العمل كوسيلة للرقي بمركز المرأة في مجال التوظيف .

٢٩ - وهكذا فان التعليم هو شرط اساسي لكي تحقق المرأة المساواة مع الرجل في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية كما انه يمثل في حد ذاته وسيلة لتحقيق الذات . وذكرت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، فيما اسهمت به في هذا التقرير التحليلي ما يلي :

" ترتبط المشاكل التعليمية بصورة لا تنفصم بالمشاكل المجتمعية والانمائية ، وعلى هذا فانها تشكل جانبا أساسيا من المشاكل العالمية ومن السعي لايجاد نظام عالمي اكثر عدالة وانسانية . وينبغي وضع هذه المشاكل 'ضمن اطار العلاقة المتبادلة بين المجتمع والتعليم' من حيث انه يجب بالضرورة أن ينظر الى التعليم على انه تحدده البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وعلى انه أداة تساعد على احداث التغيير والتنمية " .

وتحدّ من اشتراك البنات والنساء في التعليم بصورة أكبر حالتهن السيئة نفسها كما يحدّ من هذا الاشتراك السياق الشامل للتنمية الوطنية غير الكافية والمشوّهة ؛ ومع ذلك فان اشتراك المرأة ذات المركز التعليمي الاكثر ملاءمة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، شيء أساسي لحل المشاكل الانمائية ولتحسين مركز المرأة . وقد أظهرت الدراسات التي قامت بها اليونسكو أنه اذا أريد أن تتمكن البنات والنساء من المشاركة في التعليم فلابدّ من تخفيض أعباء العمل المنزلي ورعاية الاطفال . ولكي تتمكن المرأة من الاشتراك الفعال في التعليم ولضمان التطور العقلي السليم لاطفالها فلابدّ من تحسين صحة المرأة (٨) . وفي الوقت نفسه لابدّ أن تدرك المرأة والمجتمع أن التزامهما بالتعليم والتدريب يستحق بذل الجهد من اجل تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية امام المرأة . ولابدّ أن تتلاءم البرامج مع المهام التي يتعين على المرأة ان تقوم بها ضمن اطار التنمية . ومن الضروري ان يوفر للمرأة على نحو فعال التعليم العام ، الملائم

---

(٨) " تقرير مقارن عن دور الامهات العاملات في التعليم في المرحلة المبكرة من الطفولة في خمسة بلدان " (ED-78/WS/71 ، باريس ، يونسكو ، ١٩٧٨) ، صورة مطبوعة بالاستنسل . وقد وصفته اليونسكو بأنه جزء من مساهمتها في اعداد هذا التقرير التحليلي .

Digitized by UN Library Geneva

والموجه بثبات نحو البيئة الفعلية والممكنة التي ستشترك المرأة في معالجة المهام الانمائية فيهـــا ، والتي تكفل لها امكانية التركيز الملائم في المواد الاساسية ـ العلم والتكنولوجيا ، بما في ذلـــك التدريب الزراعي المتقدم ـ في المستوى الثالث . وعليه ، ينبغي أن تمثل النساء بصورة كاملة فـــي صياغة سياسات التعليم والتدريب التقني (٩) . وعلاوة على ذلك ، فان النقل الفعال للتكنولوجيـا الملائمة لجميع انشطة النساء لن يصبح ممكنا الا اذا حصلن على مركز تعليمي أعلى بشكل ملحوظ (١٠) .

---

(٩) " التقرير الختامي لاجتماع الخبراء المعني بالتوجيه التعليمي والمهني للبنـات والنساء " ، اليونسكو ، باريس ٦ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (ED-76/CONF.636/5) . وقد وصفته اليونسكو بأنه جزء من مساهمتها في اعداد هذا التقرير التحليلي ؛ " استعراض وتحليل الاصـــلاح الزراعي والتنمية الريفية في البلدان النامية منذ اواسط الستينات من القـرن العشريـــــــــن (WCARED/INF.3) ، ص ٦٩ ـ ٧٨ .

(١٠) " نحو التحول التكنولوجي للبلدان النامية (TD/238) (جنيف ، الاونكتـــاد ، ١٩٧٩) ؛ " تخطيط التكنولوجيا في البلدان النامية " (TD/238/Suppl.1) (جنيف ، الاونكتاد ، ١٩٧٩) . وقد وصفت الاونكتاد الوثيقة الاولى بأن من الممكن دراستها لغرض اعداد هذا التقرير .

Digitized by UN Library Geneva

ثالثا - تحقيق مساواة المرأة مع الرجل في الميدان الاقتصادي

ألف - المرأة في البلدان الأقل نموا

١ - الحالة والاتجاهات الراهنة

٣٠ - ان المعلومات الاحصائية غير وافية . غير أنه يستفاد من التقديرات التي أعدتها شعبة السكان في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ أن ما ينوف عن ٦٠ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٥٩ سنة في ٣٥ بلدا من البلدان النامية الـ ٨٢ التي تتوفر عنها معلومات يقمن في مناطق ريفية . كما أن النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٥٩ سنة واللواتي يزاولن مهنا يغلب عليها الطابع الحضري هي أقل من ٢٠ في المائة في ٢٣ بلدا من البلدان النامية الـ ٣٧ التي تتوفر عنها معلومات ، ولا تتجاوز هذه النسبة ٥ في المائة في أي من تلك البلدان (١١). ولا تتجاوز نسب النساء ١٥ في المائة من مجموع الموظفين في حقل الادارة والتنظيم سوى في ١٠ من البلدان الـ ٤٠ التي تتوفر عنها معلومات . ولا تتجاوز نسبة النساء ٢٠ في المائة من مجموع العاملين في حقل الانتاج ومشغلي وعمال معدات النقل ، سوى في ١٥ بلدا من البلدان الـ ٤٣ التي تتوفر عنها معلومات (١٢) .

٣١ - ونوهت منظمة العمل الدولية ، في الملاحظات التي قدمتها من أجل اعداد هذا التقرير ، أن النساء مازلن ينظمن اقتصادات الكفاف في البلدان النامية ، وأنهن ، فضلا عن ذلك ، حيث توجد التكنولوجيا التقليدية ، كثيرا ما يمثلن أشد الفئات فقرا وأضعفها اقتصاديا ، ويقمن دائما تقريبا في أسفل السلّم المهني لمعظم الاقتصادات وفي آخر صف المستفيدين من التقدم الاقتصادي . وفي معظم المناطق الريفية ، يقع على كاهل النساء عبئا ثقيلا من الأعمال ، حيث يضطلعن ، في وقت واحد ، بتوفير الخدمات المنزلية ، وبانجاب الأطفال وتربيتهم ، وبمسؤوليات عديدة تجاه الاسرة والمجتمع ، ويقمن بصنع المصنوعات اليدوية ، وبمزاولة التجارة والزراعة محليا ، وكذلك بانتاج واعداد كل الطعام المستهلك تقريبا . وتذكر منظمة العمل الدولية في ملاحظاتها أن حالة المرأة هي فعلا من المفارقات في وقت يعتبر فيه ، على نطاق واسع ، أن البطالة والنقص في العمالة هما من الصفات المميزة للبلدان النامية . وثمة حلقة مفرغة تؤثر على غالبية النساء ، وهي ان عدم كفاية التعليم والتدريب ، وسوء الصحة والحمل المتواصل ، أمور تؤدي الى انخفاض مركزهن الاجتماعي

---

(١١) "حولية احصاءات العمل لعام ١٩٧٧ ولعام ١٩٧٨ (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٧ و ١٩٧٨)" ؛ الحولية الديموغرافية لعام ١٩٧٥ ولعام ١٩٧٦ ولعام ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة : أرقام المبيع E/F.76.XIII.1 و E/F.77.XIII.1 و E/F.78.XIII.1) ؛ وتقديرات شعبة السكان في الأمم المتحدة . وتشمل المهن التي يغلب عليها الطابع الحضري الفئات ٥ - و ٧ - ٩ من تصنيف منظمة العمل الدولية .

(١٢) حولية احصاءات العمل لعام ١٩٧٧ ولعام ١٩٧٨ (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٧ و ١٩٧٨) ، الجدول ٢ - باء .

Digitized by UN Library Geneva

والسياسي والاقتصادى ، مما يحدّ بدوره من فرص خلاصهن من الفقر والجهل والمرض . ويرد ، في المساهمة التي قدمتها احدى المنظمات غير الحكومية في هذا التقرير (١٣) ، شرح لوضع المرأة في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وهو وضع على جانب كبير من الخطورة . كما يرد شرح لهذا الوضع في المساهمة المقدمة من منظمة العمل الدولية استنادا الى دراساتها الخاصة التي أجرتها هي نفسها .

٣٢ - وان معظم الحكومات في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي التي قدمت معلومات تتوقع حدوث زيادات كبيرة في العمالة خارج المنزل وخارج الزراعة الكفافية في المجالات التالية : المصانع المعتمدة على كثافة اليد العاملة والمتجهة نحو التصدير والتي تنتج الأنسجة والألبسة والألكترونيات (سنغافورة ، وماليزيا ، وموريشيوس ، وهايتي) ؛ وفي الخدمات الحكومية والتجارية ؛ وفي التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ؛ وفي العمالة الريفية المدرّة للدخل (تونس ، وجامايكا ، وسيراليون).

٢ - العوامل المقررة الرئيسية

٣٣ - أصبح من الامور المسلّم بها بازدياد في السنوات الأخيرة ان عوامل عديدة ، ناجمة عن الهيكل المجتمعي الواسع لمعظم البلدان النامية ، وعن طبيعة علاقتها مع النظام الاقتصادى الدولي ، تخلف آثارا مباشرة على مستوى مساواة المرأة بالرجل في الميدان الاقتصادى . وقد تم تحديد عوامل مقررة معينة باعتبارها موروثة عن اوجه التفاوت الملازمة للمجتمع المحلي وباعتبارها قد حلت حلا غير كاف ، بل انها ، في بعض الحالات ، قد تعززت فعلا عن طريق ادماج هذه البلدان في النظام الاقتصادى العالمي . وقد أدخل ذلك النظام عوامل أخرى ، وكثير من هذه العوامل مازال قائما منذ الاستقلال السياسي ؛ بينما نشأت عوامل أخرى عن تطورات حدثت مؤخرا داخل النظام الاقتصادى العالمي . وقد توصلت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى نتيجة مفادها ان التفاوت ينجم أساسا عن تشوهات انمائية تسببها طبيعة الاندماج في النظام الاقتصادى العالمي (١٤) .

---

(١٣) هـ. برنستين ، " من أجل انتصاراتهن ومن أجل دموعهن : ظروف المرأة ومقاومتها في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا " (لندن ، صندوق الدفاع والمعونة الدوليان ، ١٩٧٨) .

(١٤) " النظام الاقتصادى الدولي الجديد : ماهي الادوار المنوطة بالمرأة ؟ " (E/CN.14/ATRCW/WD.3).

../..

Digitized by UN Library Geneva

واستنادا الى هذه الدراسة وغيرها من الدراسات المقدمة من أجل اعداد هذا التقرير التحليلي (١٥)، يمكن اجراء تحليل للعوامل الكامنة الرئيسية التي تؤثر على الوضع في افريقيا .

٣٤ - وان الامكانية الكبيرة التي كانت متاحة للمرأة في الماضي لحيازة الأراضي ومزاولة العمل والاستفادة من التكنولوجيا والتحكم في الفوائض قد أضحت محدودة الى حد خطير . وان سياسات التنمية الريفية شديدة التحيز للرجل . فبالاضافة الى دور المرأة بوصفها القائمة بانتاج الطعام وتصنيعه وتحضيره ، كثيرا ما يطلب منها أن تقوم أيضا بزراعة المحاصيل النقدية . ونادرا ما يخف عبء توفير الخدمات المنزلية عليها ، مما يؤدى الى اجهاد صحتها والحد من انتاجيتها ، والحد ، بالتالي ، من مركزها الاجتماعي . وتضر المنافسة التي تجرى في المدن ضررا جسيما بالأنشطة الحضرية . والعمل في المناطق المتروبولية محدود في معظمه بأعمال غير ماهرة نسبيا في ظروف فقيرة وغير متكافئة . ومما يؤدى الى تفاقم الحالة الاستراتيجيات الانمائية التي تعتمد على كثافة رأس المال ، وصعوبة الجمع بين العمل المتفرغ وتوفير الخدمات المنزلية وانجاب الأطفال وتربيتهم. كما أن الخدمات التعويضية والمساندة غير كافية . وكثيرا ما تعمل التشريعات الحمائية ضد زيادة العمالة . وكثيرا ما يؤدى التخطيط غير المناسب وحرمان المرأة فعليا من صنع القرارات على الصعيد المحلي الى صعوبة الاضطلاع بالأعمال المنزلية . كما أن الهياكل الأساسية والخدمات غير وافية . والتضخم والدخول المنخفضة وكون البيئة الحضرية غير مألوفة للمرأة تزيد كلها من حدة الاجهادات الجسمية والفكرية .

٣٥ - وفي بلدان آسيوية كثيرة ، أبلغ عن وجود عوامل سلبية مماثلة . ويبدو أن عمليات الاصلاح الزراعي التي نفذت في الآونة الاخيرة ، بما فيها التطورات التكنولوجية ، مثل التوسع في انتاج الأرز ذى الغلة العالية ، قد رسخت القيود التي كانت قائمة سابقا . فكثير من النساء يعملن في المزارع . وبعد أن وجدت المرأة الريفية نفسها تلعب دورا هامشيا الى حد كبير ، أخذت تهاجر

---

(١٥) حالة الاغذية والزراعة في عام ١٩٧٧ (روما ، منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٧٨) ، الصفحات ٢-٤ / ٢-١١ ؛ د. بازين - تارديو ، " ادماج المرأة في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية جنوبي الصحراء " (FAO-ESH-ARRD/CS/41) ؛ ج. رتشي ؛ " ادماج المرأة في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في بلدان المنطقة الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية " (FAO-ESH-ARRD/CS/35) ؛ م. كار " التكنولوجيا المناسبة للمرأة الافريقية " (ECA/SDD/ATRCW/VTGEN/78) ؛ هـ. كيبيدى ، " تحسين امدادات المياه في قرى اثيوبيا : دراسة إفرادية عن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية " (ECA/SDD/ATRCW/VTWATER/78).

Digitized by UN Library Geneva

بأعداد كبيرة جدا الى المراكز الحضرية الرئيسية ، حيث توظفت في قطاعات غير رسمية وفي ظروف من الفقر بسبب وجود النسب العالية جدا من البطالة بين الذكور وكذلك بسبب التحيزات المجتمعية (١٦) . وفي امريكا الوسطى والجنوبية ، تفيد التقارير بأن هيكل الاقتصاد الريفي ، ولاسيما نظام حيازة الأراضي ، يتحمل المسؤولية الأساسية عن وجود كثير من النساء على أقصى الهامش . وان التغيرات الاقتصادية التي طرأت في الآونة الاخيرة قد زادت من حرمان المرأة من امكانية الوصول الى عوامل الانتاج في بلدان كثيرة . وهاجرت المرأة الى المراكز الحضرية الرئيسية أكثر من الرجل . وفي تلك المراكز ، أدت التحيزات المجتمعية والتصنيع المعتمد على كثافة رأس المال ، وكذلك معدلات التضخم العالية جدا ، الى انخفاض مستويات معيشة المرأة الى حد خطير ، وحدّت من مساواتها مع الرجل (١٧) .

---

(١٦) " حالة الأغذية والزراعة في عام ١٩٧٧ " (روما ، منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٧٨) ، الصفحات ٢-١٢ / ٢-٢٣ ؛ ف . هانسيل ، " دراسة الظروف التي تؤثر على ادماج المرأة الريفية في التنمية في عشرة من البلدان الواقعة في مناطق آسيا والشرق الأقصى والشرق الأدنى حسب تقسيمات منظمة الاغذية والزراعة " . (FAO-ESH-HMD/77/1) ؛ إ. بالمر ، " ادماج المرأة في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في آسيا والشرق الأقصى " (FAO-ESH-APRD/CS/37) ؛ ر. ب. ديفيداس ، " ادماج المرأة في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الهند وسرى لانكا " (FAO-ESH-ARRD/CS/34) ؛ " تقرير عن مناقشة المائدة المستديرة بشأن اشتراك المرأة وتحررها عن طريق تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، بنغالور ، الهند ، من ٣ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ " ، قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بوصفه وثيقة معلومات أساسية ، الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، النمسا ، من ٢٠ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (A/CONF.81/BP/ESCAP).

(١٧) " حالة الأغذية والزراعة في عام ١٩٧٧ " (روما ، منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٧٨) ، الصفحات ٢-٢٦ / ٢-٣٩ ؛ د. أورلانسكي و س. دوبروفسكي ، " آثار الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية على دور المرأة ومركزها في امريكا اللاتينية " (باريس ، اليونسكو ، ١٩٧٨) ، وهي دراسة مقدمة من اليونسكو كجزء من مساهمتها في اعداد هذا التقرير التحليلي ؛ " تقرير المؤتمر الاقليمي عن ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ، هافانا ، كوبا ، من ١٣ الى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ " (E/CEPAL/1042/Rev.1) ؛ " حالة الأطفال في امريكا اللاتينية " (E/ICEF/LATAM-79/2) ؛ سينثيا هيويت دى ألكنتره ، " التحديث والفرص المتغيرة لحياة المرأة في الأسر الريفية المنخفضة الدخل " (E/CEPAL/L.197).

Digitized by UN Library Geneva

٣٦ - لقد طرأ تغير سريع جدا على مركز المرأة المعزول ثقافيا ولكن القيّم اقتصاديا في البلدان الاسلامية . وفي المناطق الحضرية ، وخاصة في البلدان المنتجة للنفط ، طرأ تحسن جذرى على مستويات المعيشة وظروف العمالة ، الا أن الأفضليات الثقافية تؤثر تأثيرا شديدا على امكانية توظيف المرأة (١٨) .

٣٧ - والمشاكل الرئيسية التي حددتها حكومات البلدان النامية ، ذات الاقتصاد السوقي في اجاباتها على استبيان عام ١٩٧٩ تتألف من عوامل قرينية واسعة النطاق : فقد علق خمسة عشر بلدا من تلك البلدان أهمية كبيرة على التحيزات المجتمعية العريضة ، وثلاثة من هذه البلدان ذكرت بشكل محدد أن مقررى السياسة ومخططيها هم أنفسهم مازالوا لا يعتبرون أن المشكلة ملحة. وذكرت تسع حكومات معارضة ارباب العمل وعدم كفاية الدعم المقدم من نقابات العمال والمنظمات التعاونية. كما ذكر أن المرأة تتلقى قدرا غير كاف من التعليم والتدريب (ذكرت ذلك ثماني حكومات) ، وأن المرأة نفسها تتقبل التحامل عليها (ذكرت ذلك أربع حكومات) ، والمشاكل التي يسببها الجمع بين الأعمال المنزلية وخاصة أعمال تربية الأطفال ، ووظيفة أخرى ، في ظروف خدمات غير لائقة (ذكرت ذلك ثماني حكومات) . كما أشير الى الطبيعة المعادية التي يتصف بها الهيكل الاقتصادى العريض للمجتمعات الوطنية . وقد ورد ذكر العوامل التالية ، من بين عوامل أخرى : نسبة البطالة العالية بين الذكور (بوتسوانا) ، وطبيعة ملكية الأراضي (كولومبيا) ، وطبيعة التنمية المعتمدة اعتمادا مفرطا على كثافة رأس المال (الفلبين) ، والتبعية والتخلف الشاملان اللذان يقيدان التصنيع (بنما) ، وسيطرة المراكز المتروبولية الحضرية (بوليفيا وأوروغواى) .

٣ - <u>طرق ووسائل للتحسين</u>

٣٨ - فيما يتعلق بالنهج الشامل الذى تتبعه الحكومات نحو وضع السياسات واعداد الخطط في هذا المضمار ، ترى ١٨ من هذه الحكومات أن الأحكام العامة التي لا تخص المرأة بالتحديد ، في اطار استراتيجيات التنمية الوطنية وخططها ، مدعومة بتشريعات عمل شاملة ، توفر وسيلة مناسبة لتحقيق مساواة المرأة مع الرجل . غير أن الملاحظات المقدمة من الحكومات الأخرى اشارت الى وجود اتجاه واضح نحو ترتيبات أكثر تحديدا ، وفي بعض الحالات ، تبين أنه تم بالفعل اضافة تحليلات ومقترحات بشأن البرامج الخاصة بالمرأة ، وذلك في اطار سياسات وخطط قطاعية ؛ وفي حالات أخرى ، وضعت سياسات محددة تتعلق بتوظيف المرأة ، متخذة شكل خطط قطاعية منفصلة ؛ وأخيرا ، تم أو سيتم دمج هذه الخطط المحددة في اطار المرحلة الجديدة من خطط التنمية للفترة المنتهية في عام ١٩٨٠ . وقد يعتبر هذا الاتجاه هاما ، حيث انه ، مع تساوى الامور الأخرى ، يبدو من الأكثر احتمالا أن الاولوية ستعطى لحل المشاكل المتعلقة بالمركز الاقتصادى للمرأة غير المكافئ ، حيث تتخذ ترتيبات مستقلة ومحددة في خطة للتنمية الوطنية .

---

(١٨) هـ. أ. داوود ، "ادماج المرأة في التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى" (FAO-ESH-ARRD/CS/16) .

Digitized by UN Library Geneva

٣٩ - ان طرق ووسائل تحقيق مساواة المرأة مع الرجل في امكانية الحصول على كافة أنواع الوظائف التي حددتها هذه الحكومات هي ، بصفة رئيسية ، ذات طبيعة متوسطة أو قصيرة الأجل ولا تتطلب اعادة تشكيل اقتصادى على نطاق كبير . وتقوم خمس عشرة حكومة بتحسين مستوى التعليم والتدريب المهني وباصلاح نظام حيازة الأراضي ، بما في ذلك تعديل برامج الاصلاح القائمة حاليا والمعروفة بتحاملها على المرأة . وتقوم ثماني عشرة حكومة بدعم المساعي الخاصة بالمشاريع التجارية التي تجرى على نطاق صغير ، كما تقوم ثماني عشرة حكومة برفع مستوى المهارات عن طريق التدريب أثناء العمل . وكان من بين الاجراءات الأخرى التي تحظى بتأييد واسع النطاق دعم الجمعيات التعاونية (١٣ حكومة) ، والتقليل من أعباء الأعمال المنزلية عن طريق توفير خدمات ومرافق محسنة (٩ حكومات) ، وتحسين مرافق رعاية الطفولة . وفيما يتعلق بالنواحي ذات الأجل الأطول ، حددت بعض الحكومات الحاجة الى ادخال تحسين شامل على التكنولوجيا ، وبالتالي ، على الانتاجية . ونوهت بنما بالأثر الهام الذى يخلفه على الاقتصاد الوطني اعتماد ذلك الاقتصاد على النظام الاقتصادى الدولي ، ملمحة بذلك الى أن الجهود القصيرة الأجل لن يحالفها النجاح الا باد خال تغيير كبير في الهيكل .

٤٠ - ولاحظت الحكومات جميعها أن التشريعات المعمول بها حاليا تضمن فعلا والى حد كبير ايجاد ظروف عمل متكافئة والحق في حماية الامومة . غير أن بعض الحكومات لاحظت أن القانون مازال يولي قدرا غير كاف من الاهتمام لنسب عالية من النساء اللواتي يعملن في الخدمة المنزلية (جامايكا وكولومبيا) ، ولاحظت حكومات أخرى أن المرأة في القطاع غير المنظم لا تنعم بالقدر الكافي من الحماية (سرى لانكا ، والفلبين والهند) . بيد أن الصعوبة تكمن في ترجمة المساواة في القانون الى مساواة حقيقية . وقد يكون من الأمور التي تدعو الى الاهتمام الحل الذى اقترحته كولومبيا لقضية احجام أرباب العمل عن توظيف النساء ، وذلك بتحويل جميع التزامات الضمان الاجتماعي الى الوكالات العامة . وقد ذكرت جميع الحكومات ، باستثناء قلة منها ، أن الجمع بين العمل خارج المنزل وتوفير الخدمات المنزلية وتربية الأطفال ما يزال المشكلة الرئيسية التي تعانيها معظم النساء . وأضافت أن طبيعة حلها معروفة جيدا : رفع المستوى التكنولوجي للأعمال المنزلية، وزيادة مرافق رعاية الطفولة ، وتحديد أوقات دوام تتسم بقدر أكبر من المرونة ، وتوسيع خدمات الضمان الاجتماعي . غير أنه قد أشير الى صعوبة احداث تغييرات ضرورية في اطار الظروف الاقتصادية الراهنة . وعلى ذلك ، يسود الاعتقاد بأن أحد الحلول يكمن أولا وقبل كل شيء في احداث تغييرات واسعة النطاق على المواقف الثقافية توفر اطارا ايجابيا يتيح لكل واحدة من النساء أن تتخذ الترتيبات المناسبة بقدر أكبر من السهولة ، وذلك بالتعاون مع أرباب أعمالهن وأزواجهن وأعضاء عائلاتهم الآخرين . وقد اعتبر البعض أنه ، بالنظر الى المستويات العالية جدا من البطالة بين الذكور ، فالدافع الحقيقي لايجاد حل لهذه الصعوبات ضئيل .

٤١ - وقد أبلغ عن وجود قدر ملحوظ من التنوع فيما يتعلق بالاعتراف بالقيمة الاقتصادية للأعمال المنزلية التي تضطلع بها المرأة . فمعظم الحكومات اما لم تقدم معلومات أو أقرت بأنه لم تبذل

Digitized by UN Library Geneva

محاولات جدية تذكر حتى الآن لقياس قيمة ذلك العمل والاقرار بها . غير أن بعض الحكومات صرحت بأنها أجرت أبحاثا حول وسائل القياس (سرى لانكا ، والفلبين ، وماليزيا) ، وصرح البعض الآخر بحدوث تحولات في المواقف العامة في الآونة الاخيرة (بنما وفنزويلا) .

٤٢ - وصرحت المنظمات الحكومية الدولية بأنها بذلت جهودا كبيرة تأييدا للحكومات . وأعلن أن دور منظمة العمل الدولية يتمثل في وضع واعتماد معايير دولية لتحسين حالة المرأة ودورها في المجتمع وفي دراسة المعلومات عن الاتجاهات العامة والتطورات المتعلقة بالمرأة العاملة ونشر تلك المعلومات ؛ وفي تشجيع المنظمات التابعة للحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال وغيرها من المنظمات غير الحكومية على تحسين عمالة المرأة العاملة وظروف عملها . وبالاضافة الى أنشطة المساعدة التقنية الكبيرة ، فقد أدى برنامج للأبحاث على الصعيدين العالمي والاقليمي الى ايضاح الحالة بمختلف جوانبها ، وركزت المنشورات والحلقات الدراسية والاجتماعات على المشاكل البارزة . وأشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، في مساهمتها في اعداد هذا التقرير التحليلي ، الى النطاق الواسع جدا من البرامج التي ترمي الى مساعدة المرأة الريفية على تحقيق المساواة مع الرجل ، والتي تقوم بها دعما للحكومات والمنظمات الاقليمية والاقاليمية ، وخاصة في ميادين الزراعة وصيد الأسماك والحراجة وتعليم الحياة العائلية وتدريب القاعدة الشعبية .

٤٣ - ولاحظت منظمة العمل الدولية أن البرامج والتشريعات القطاعية غير كافية لتحقيق المساواة ، ولا يحتمل نجاحها الا في اطار استراتيجيات أوسع تشمل ، في حالات كثيرة ، اعادة تشكيل اقتصادى على الصعيد الوطني . وهذه الحالات تتطلب ، بدورها ، احداث تغييرات كبيرة في النظام الاقتصادى الدولي . وبغية حل مشاكل المرأة العاملة ، التي ينظر اليها كجزء فقط من مشاكل السكان ككل ، من الضرورى ، في كثير من البلدان ، تغيير الهيكل الاجتماعي والاقتصادى ، مما سيؤدى الى سياسة وطنية جديدة . ولا يمكن تنفيذ سياسة وطنية في صالح المرأة العاملة الا في ظروف من السلم والديمقراطية وفي ظل اصلاحات هيكلية هامة ، كاصلاحات الأراضي والمياه ، والتصنيع ، ومحو الامية ؛ والتدريب المهني مجانا ؛ ظروف عمل صحية تسودها المساواة ؛ اجور متكافئة لقاء العمل المتكافئ ؛ ظروف سكن ملائمة ؛ توفير خدمات رعاية الطفولة . وما الى ذلك .

٤٤ - وقد تم التوصل الى نتائج هامة عن طريق دراسة عن المرأة في الصناعة في البلدان النامية . ويفيد تقرير لمنظمة العمل الدولية أنه لا يمكن فصل دور المرأة في الصناعة في البلدان النامية عن هموم النظام الاقتصادى الدولي الجديد أو الاستراتيجيات العالمية الرامية الى تلبية الاحتياجات الأساسية . وفي الوقت نفسه ، فان المجتمع الدولي والمخططين الوطنيين لم يقرّوا بعد في أعماقهم بالحقيقة الهامة التي مفادها أن أى تحليل للتصنيع أو لأساليب الانتاج أو لمعدلات النمو الاقتصادى أو للتوزيع العادل فيما بين الأمم وداخل اقتصاد كل بلد لابد له أن يتضمن اعترافا بمساهمة المرأة ومشاركتها ، اذا ما أريد أن ينظر الى المجهود الانمائي في مجموعه . ويمكن للجهود الانمائية أن تتناول المجتمع بأسره واحتياجات الرجل والمرأة على السواء ما ان يدرك المرء أن مساهمة المرأة في أى اقتصاد تؤثر في اتجاهه وتحدد وجهته . ويمكن لنجاح أو فشل أى سياسة في

Digitized by UN Library Geneva

مجالات مختلفة كالعلم والتكنولوجيا ، والتربية والتعليم ، والتغذية ، وتصنيع الاغذية وتوزيعها ، أن يتوقف الى حد كبير على مدى أو درجة مشاركة المرأة أو اهمالها أو نسيانها .

٤٥ - وفي المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، كرس بند مستقل من جدول الأعمال لادماج المرأة في التنمية الريفية . وذكر مندوبون كثيرون أن من شأن مساواة المرأة أن تأتي بالدرجة الاولى نتيجة للتنمية الريفية والوطنية الشاملة ، شريطة أن يأخذ ذلك في كامل الاعتبار الوظائف الخاصة المنوطة بالمرأة وامكانياتها المحتملة أكثر منها نتيجة لـ " برامج نسائية " محددة ، اذا ما بذلت محاولة لتنفيذها على انفراد . وأعلن المؤتمر ، كأحد مبادئه ، انه ينبغي " أن تشارك المرأة وتؤدى دورها على قدم المساواة مع الرجل في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتنمية الريف ، وأن تشارك بصورة كاملة في تحسين ظروف الحياة فيه "(١٩) . وقد اعترف برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر بالدور الذى تضطلع به المرأة باعتبار أنه " شرط أساسي للتخطيط الناجح لسياسات التنمية الريفية وتنفيذ برامجها " ، واقترح أن تقوم الحكومات بـ " تقييم الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن تغيير الانماط الاقتصادية التقليدية وادخال التكنولوجيا الجديدة ، والتي تضر بفرص العمل النسائي أو بدخل المرأة ، والعمل على تقليل هذه الآثار الى أدنى حد ممكن ، وادخال التكنولوجيا الجديدة " (٢٠) .

٤٦ - وهناك اقرار متزايد بالصلة بين عدم كفاية الانتاج الغذائي وانخفاض انتاجية المرأة الريفية (٢١) . وان الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية الرئيسية تمثل ، في كثير من البلدان النامية تبديدا خطيرا للموارد البشرية والطبيعية . وان تحويل المنطقة الريفية نفسها يشكل أكفأ السبل للحد من الهجرة . وينظر الى دور المرأة في تلك العملية على انه ذو أهمية بالغة . غير أنه ، في الوقت ذاته ، ينبغي محاولة ادخال تعديلات داخل القطاعات الحضرية . وهنا أيضا ، يعتبر تحقيق المرأة للمساواة مع الرجل في الميدان الاقتصادى ، وبالتالي مشاركتها الفعالة في ذلك الميدان ، امورا هامة لكنها مهملة الى حد كبير حتى الآن . وقد قام الاجتماع التحضيرى لليونيدو بشأن دور المرأة في التصنيع في البلدان النامية المعقود في فيينا في الفترة من ٦ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ بتعيين القيود الرئيسية التالية المفروضة على اشتراك المرأة بفعالية أكبر : وجود حواجز اجتماعية وموقفية ومؤسسية ؛ عدم وجود فرص توظيف كافية ؛ عدم

---

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، من ١٢ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/Rep) ، الجزء الأول ، اعلان المبادئ ، الفقرة ١٥ ('١٤') .

(٢٠) المرجع نفسه ، برنامج العمل ، الجزء الرابع ، القسم 'دال' ، الفقرة (٤) .

(٢١) "حالة الاغذية والزراعة في عام ١٩٧٧" (روما ، منظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٧٨) ، الصفحات '٧' ، ٢-٤ / ٢-٩ ؛ "النظام الاقتصادى الدولي الجديد : ماهي الادوار المنوطة بالمرأة ؟" (E/CN.14/ATRCW/77/WD.3)

Digitized by UN Library Geneva

كفاية وملاءمة التعليم والتدريب ؛ كون ظروف العمل وبيئته غير مرضية ؛ قلة الاشتراك في صنع القرارات والتخطيط وفي نقابات العمال ؛ عدم وجود القدر الكافي من المعلومات (٢٢).

٤٧ - وفي البلدان النامية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، حققت غالبية النساء ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، مستويات لا بأس بها من المساواة مع الرجال في الميدان الاقتصادي بواسطة برنامج ذي ثلاث جوانب ، وهي : استراتيجية انمائية شاملة تدعم تقدم المرأة ؛ توفير أساس قانوني لمساواة المرأة مع الرجل ؛ سياسات محددة تهدف الى حل المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة . وفي البلدان الآسيوية ، كان تحويل الاقتصاد الريفي ، القائم على اصلاح الأراضي واعادة تنظيم وحدات الانتاج ، العامل الأساسي المؤدي الى النهوض بالدور الاقتصادي للمرأة . وان بناء الهياكل الأساسية والمعدات الانتاجية في الريف بالاعتماد على كثافة اليد العاملة ، عن طريق تكنولوجيا "متوسطة" والاعتماد على الذات محليا ، يعطي أهمية قصوى لعمل المرأة واشتراكها التنظيمي على السواء . وان التحسينات التكنولوجية ، بما في ذلك المكننة ، لم تكن السبب في انخفاض نسبة توظيف النساء ، كما أنها لم تكن السبب في وضعهن على الهامش ؛ فالخطة الخمسية الخامسة في الصين (١٩٧٦ - ١٩٨٠) تتضمن اسقاطات تشير الى مضاعفة الاحتياجات من العمال الزراعيين ما لم يتم القيام بالمكننة على نطاق كبير وبنجاح (٢٣).

٤٨ - وان اشتراك المرأة الفعال في الاقتصاد ، وخاصة تحسن مركزها نتيجة لذلك ، لم يكن نتيجة آلية للتغيّر التكنولوجي والتنظيمي . فقد تطلّب دعما دستوريا وقانونيا متواصلا وتعبئة للرأي العام تأييدا لاستحسان تولّي المرأة دورا اقتصاديا جديدا وزيادة مساواتها بالرجل في صنع القرارات . وقد ازيلت القيود العامة المفروضة على اشتراك المرأة الفعال في الاقتصاد ؛ وأدى تقييد الهجرة من الريف الى الحيلولة دون خسارة اليد العاملة من الذكور بشكل فعال ، تلك الخسارة التي كانت تحدث خللا ؛ وتم التقليل من الأعمال المنزلية عن طريق توفير تسهيلات مشاعية والكهرباء . وفي الصين وفييت نام على وجه الخصوص ، تم التقليل الى حد كبير من الطاقات التي كانت تبذل في السابق في انجاب الاطفال وتربيتهم ، وفي جميع البلدان ، تتم تلبية الحاجات الصحية الأساسية بشكل ناجح . وقد أكدت الصين ، في ردها على استبيان عام ١٩٧٩ ، على الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في الانتاج والبناء ، وخاصة في الزراعة . وأشيد بنساء كثيرات بوصفهن عاملات نموذجيات : ففي المصانع وغيرها من المؤسسات ، تشغل كثير من النساء مناصب قيادية ، كما أن ثلث العلماء والتقنيين من النساء . وعلى الرغم من احراز تقدم كبير ، فقد أقرت الحكومات أن المشاكل القديمة لم تحل تماما - وعلاوة على ذلك ، فان سرعة حدوث التغيرات

---

(٢٢) "التقرير" (ID/WG.283/23) . وصفت اليونيدو هذه الوثيقة بأنها المساهمة التي قدمتها لاعداد هذا التقرير التحليلي .

(٢٣) "حالة الأغذية والزراعة في عام ١٩٧٧" (روما ، منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٧٨) ، الصفحات ٢-٢٥/٢-٣٣ .

Digitized by UN Library Geneva

التكنولوجية والتنظيمية قد جعلت المتابعة المستمرة للأدوار التي تضطلع بها المرأة أمرا هاما للحيلولة دون حدوث أوجه تفاوت جديدة (٢٤).

٤٩ - وشددت حكومة منغوليا ، في ردها على استبيان عام ١٩٧٩ ، على أهمية اشتراك المرأة في تنمية ذلك البلد . وقد تم ضمان المساهمة الكاملة في الاقتصاد ، وذلك بالاهتمام ، على سبيل الأولوية ، بالتربية والتدريب المهني المناسبين . ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة التدابير المساندة لمجموعة الوظائف التي تؤديها المرأة في المنزل وفي انجاب الأطفال وتربيتهم وفي العمل المتفرغ وفي متابعة تحصيل العلم . وفي كوبا ، تم تغيير الهيكل الاقتصادي الاجمالي لاتاحة الاستخدام الفعال لجميع الموارد البشرية . وقد تم تحويل الاطار الاقتصادي الذي تعمل المرأة الريفية ضمنه ، وذلك بتقييد السيطرة الحضرية للمدن على الاقتصاد ، وتوسيع شبكة متوازنة من المراكز الاقليمية ، وتنمية ريفية شاملة ، وتنويع الانتاج ، والابتكار التكنولوجي والتنظيمي . وقد تم ضمان اشتراك المرأة عن طريق التوفير الكامل للخدمات الصحية ، والتعليم المناسب ، والحماية الدستورية والقانونية الفعالة ، والوسائل المؤدية الى المشاركة السياسية ، وخاصة في صنع القرارات على الصعيد المحلي . ولاحظت الحكومة الكوبية ، في ردها على استبيان عام ١٩٧٩ ، ان التحاملات القديمة ما زالت قائمة ، ولو أن الكثير منها قد خف وقلت اهميته في وجه النسبة المتزايدة من العمالة والتعليم العام . وان توفير مرافق رعاية الطفولة والهياكل الأساسية على نطاق واسع ، مضافا اليها اعانات الضمان الاجتماعي الموسعة ، التي أجرى عليها مزيد من التنقيح خلال عام ١٩٧٩ ، قد اتاحت للمرأة ان تؤدي أدوارا متعددة بقدر أقل بكثير من المشقّة .

باء - المرأة في البلدان الأكثر نموا

١ - الحالة والاتجاهات الراهنة

٥٠ - ان غالبية البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والتي أجابت على استبيان عام ١٩٧٩ توقعت زيادة في نسبة توظيف المرأة خارج المنزل . وسيتألف جزء كبير من هذه الزيادة من النساء المتزوجات . وسيتم توظيف نسب كبيرة منهن على أساس غير متفرغ . وفي الواقع لاحظت السويد ان من المتوقع حدوث انخفاض في نسبة النساء العاملات على اساس التفرغ ، يقابلها زيادة في نسبة النساء العاملات على اساس غير متفرغ ، اللواتي يشكلن بالفعل ما يقارب نصف نسبة النساء العاملات لقاء أجر . وسيستمر تركز النساء في المهن الخاصة بالاناث تقليديا ، مع ان حكومات عديدة تعتقد ان من المرجح دخولهن على نطاق كبير الى مهن كان يهيمن عليها الذكور سابقا قبل عام ١٩٨٥ (سان مارينو ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة ، واليابان ، واليونان) .

---

(٢٤) " الصين تعيد البناء " (بكين) ، المجلد ٢٦ ، الرقم ٣ (آذار/ مارس ١٩٧٩) ، الصفحة ٣٤ .

Digitized by UN Library Geneva

بيد ان بعض الحكومات اقل تفاؤلا ، وتشير الى ان الانتكاس الاقتصادى الذى حدث مؤخرا قد أضر بالمرأة اكثر مما أضر بالرجل (النرويج ، والنمسا ، والولايات المتحدة) . واستشهدت منظمة العمل الدولية ، في الملاحظات التي قدمتها ، بتقرير المتابعة لعام ١٩٧٩ (الصادر عن المؤتمر الثلاثي لعام ١٩٧٦) ، والذى خلص الى نتيجة مفادها ان العدد المتزايد من النساء الداخلات في صفوف القوة العاملة قد رافقته زيادة في نسبة البطالة بين الاناث .

٢ - العوامل المقررة الرئيسية

٥١ - اما فيما يتعلق بالأسباب التي أدت الى قيام آخر الاتجاهات ، فقد لاحظ تقرير المتابعة لعام ١٩٧٩ ما يلي :

" ثمة عدد من العوامل يساعد على تفسير هذه الزيادة بين صفوف النساء ، وأحد هذه العوامل يتسم بأهمية خاصة وهو هيكل فرص توظيف الاناث . فعلى الرغم من احراز بعض التقدم مؤخرا في مجالات معينة من القطاع الثاني ، ظل عمل المرأة مركزا بشدة في نطاق ضيق من الصناعات والمهن من القطاع الثالث . وحيث ان الانتكاس الاقتصادى وجه الضربة الكبرى الى القطاع الصناعي ، فقد وفرت الوظائف التابعة لقطاع الخدمات قدرا اكبر من الحماية في بادئ الأمر ، لمن يشغل تلك الوظائف . بيد انه ينبغي اضافة انه ، حتى خلال هذه المرحلة الأولية من الانتكاس ، كانت النساء اللواتي يضطلعن بأنشطة الانتاج يقعن فريسة سهلة لاجراءات التسريح المؤقت ، حيث انهن أول من يسرح وآخر من يعاد الى العمل ، وذلك بسبب افتقارهن الى الأقدمية . الا انه ، بصورة أعم ، تلقت المرأة الضربة الكبرى عندما طال أمد الانتكاس ، الذى لم يلبث ان اعقبه انتعاش ضعيف في الاقتصاد . ومن الجدير بالذكر أن كثيرا من النساء يزاولن أعمالا قليلة المهارة تتعرض للخطر عندما ينخفض الانتاج او عندما لا يتمكن من الانتعاش على النحو الكافي . وبالاضافة الى ذلك ، فان ضيق القاعدة الصناعية والمهنية للنساء لم يعد يعتبر ميزة عندما بدأ الأثر المتطاول للانتكاس يؤدى الى خسارة وظائف في قطاع الخدمات ، مع احداث رد فعل متأخر . وهناك أيضا الخطر المتمثل في أن أثر التغيير التكنولوجي في القطاع الثالث في المستقبل قد يهدد مكاسب توظيف المرأة وفرص عملها الاخرى" (٢٥) .

ولاحظت منظمة العمل الدولية ان التقدم التكنولوجي يحدث أثرا مزدوجا يتمثل في توسيع فرص توظيف المرأة ، وفي الوقت ذاته ، الزج بها في مهن أقل مهارة وأقل مكننة . وقد تبين صحة ذلك ،

---

(٢٥) مؤتمر العمل الدولي ، الدورة ٦٥ ، ١٩٧٩ ، " متابعة المؤتمر العالمي للعمالة : الاحتياجات الأساسية " (جنيف ، ١٩٧٩) ، الصفحتان ٧٥-٧٦ .

Digitized by UN Library Geneva

وخاصة في صناعتي النسيج والالكترونيات ، وقد أشار اجتماع غير رسمي للخبراء الاستشاريين عقد في عام ١٩٧٧ ، الى أثر الحالة الراهنة على الفتيات دون سن الخامسة والعشرين . ولاحظ الاجتماع انهن يلقين منافسة شديدة جدا في سوق العمل بسبب الزيادة الملحوظة جدا في معدل اشتراك المرأة المتزوجة في القوة العاملة . ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه ، وهو يعزى جزئيا الى وضع تشريعات لتحقيق تكافؤ الفرص والى توسيع نطاق هذه التشريعات .

٥٢ — وأشار الأمين العام للاونكتاد في الدورة الخامسة للمؤتمر المعقودة في مانيلا في أيار/مايو ١٩٧٩ الى عدم وجود القدر الكافي من التغير الهيكلي خارج أفرع الصناعة الأقدم والتي تعتمد على كثافة اليد العاملة ، والتي توظف فيها المرأة على نطاق واسع وبمستويات منخفضة من المهارة (TD/221 ، الفقرة ٤) . ولاحظ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا ، في بيان استهلالي للحلقة الدراسية المعنية بمشاركة المرأة في التطور الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، المعقودة في باريس في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، ان هناك اقرارا عاما بأن من شأن تغيرات هيكلية يحتمل ان تطرأ في الاقتصاد العالمي ، ان تقتضي ضمنا اعادة تشكيل الاقتصادات المحلية ايضا ؛ وأضاف ان بعض هذه التغيرات قد تترك أثرا مباشرا على مشاركة المرأة في التطور الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا (ECE/SEM.5/9 ، الفقرة ٩) . وقد جرى استعراض شامل للحالة في هذه الحلقة الدراسية (٢٦) . وقد خلصت الحلقة الدراسية الى نتيجة مفادها أن حالات

---

(٢٦) قامت اللجنة الاقتصادية لاوروبا باحالة موجز الحلقة الدراسية والنتائج التي خلصت اليها (ECE/SEM.5/9) ، والدراسة التي أعدتها أمانة تلك اللجنة عن " الدور الاقتصادي الذي تضطلع به المرأة في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا " (ECE/SEM.5/2 و Add.1-4) ، مساهمة منها في هذا التقرير التحليلي . واستخدمت ايضا النتائج التي خلصت اليها اجتماعات أخرى عقدت في الآونة الأخيرة ، وهي : الأدوار المتغيرة التي يضطلع بها الرجل والمرأة في المجتمع الحديث : أدوارهما وحقوقهما وواجباتهما " ، وقد عقد هذا الاجتماع في غرونينغن (هولندا) في عام ١٩٧٧ ؛ " الندوة الدولية المعنية بالمرأة والعلاقات الصناعية " المعقودة في فيينا في عام ١٩٧٨ برعاية المعهد الدولي للدراسات العمالية ، جنيف ، التي وصفت النتائج التي خلصت اليها بأنها جزء من مساهماتها في اعداد هذا التقرير التحليلي ، كما قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باحالة معلومات وملاحظات استخدمت في اعداد هذا التقرير .

Digitized by UN Library Geneva

التفاوت بين الوظائف المتوفرة وتوزيع الوظائف بين الجنسين ما زالت قائمة . كما بينت نتائج الحلقة الدراسية ان حالات التباين في دخل المرأة والرجل قائمة فعلا ولا مبرر لها ، وان العبء الذى تفرضه الواجبات المنزلية على المرأة ما زال أثقل بكثير من الأعباء التي يتحملها الرجل . وفي قطاعات كثيرة ، أدت عملية الترشيد الى التقليل من الطلب على المهارات المهنية . مما أدى الى نقصان في متوسط الدخل ترافقه زيادة في تشغيل الاناث . واشارت النتائج ان متوسط دخل المرأة في معظم البلدان أقل من دخل الرجل ، وان الاثر السلبي الناتج عن الاختلافات في الدخول واضح بشكل خاص في حالة الأسر التي ترأسها الانثى وتكون هي الوالد الوحيد فيها . وأوضحت النتائج ان هذا أمر يتسم بأهمية خاصة ، حيث ان عدد هذا النوع من الأسر آخذ في الازدياد . وقد ظلت نسبة تمثيل المرأة شديدة الانخفاض في كثير من البلدان في مهن معينة خاصة في الوظائف الصناعية التي تتطلب مهارات تقنية معينة ، والمناصب الادارية والتنظيمية العليا ، والمهن الاكاديمية والعلمية وغيرها من المهن التي تتطلب مهارات عالية . وقد تبين انه يوجد عدد غير متناسب من النساء العاملات في سوق الأعمال الطرفية ، مع المساوئ المترتبة على ذلك من وجهتي النظر القانونية والمتعلقة بالضمان الاجتماعي . وان استمرار التحاملات التي تؤثر على عقلية المدرّسين وأرباب العمل والأقارب والفتيات انفسهن ، وأوجه النقص في هيكل التعليم أحيانا ، هي السبب في نزوع المرأة الى مزاولة مهن تتطلب قسطا أقل من التعليم وقدرا اقل من المهارات المهنية ، ولتركّزها في مهن معينة . وفي دراسة اعدها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) مؤخرا (٢٧) ، ورد شرح للأثر السلبي الشديد الذى يخلّفه التقدم التكنولوجي الذى يحدث بلا تمييز ، على جميع الجوانب المتعلقة بمركز المرأة في البلدان الصناعية ، وللحاجة الى وجود قدر اكبر من التفهم للعلاقات المتصلة بذلك .

٣ - طرق التحسين ووسائله

٥٣ - ذكرت معظم الحكومات ان العقبات الرئيسية التي تحول دون المساواة في امكانية الحصول على الوظائف تتمثل في عدم توفر قدر كاف من التعليم وفي عدم كفاية التدريب المهني والتقني والحرفي المناسب . وعلى ذلك ، شددت الحكومات على توفير مستوى افضل من التعليم والتدريب الذى يستهدف بالتحديد تحقيق المساواة في فرص العمل . وقدم عدد من الحكومات دورات لرفع مستوى تأهيل النساء العاطلات عن العمل (الدانمرك ، سان مارينو ، فنلندا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة) . ولاحظت عدة حكومات ان نساء كثيرات يقبلن هن انفسهن اوضاعا تتسم بالتمييز (ايسلندا ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة) . وتبذل معظم الحكومات محاولات نشطة للتقليل من التحامل العام عن طريق البرامج الدعائية والاعلامية .

---

(٢٧) م . برغوم - لارسون ، " المرأة والتكنولوجيا في البلدان الصناعية " ، (سلسلة ورقات العمل بشأن العلم والتكنولوجيا ، رقم ٨) (نيويورك ، اليونيتار ، ١٩٧٩) .

Digitized by UN Library Geneva

٥٤ - وتواجه المرأة عقبات عديدة فيما يتعلق بظروف العمل غير المتكافئة ، وخاصة في محاولة الجمع بين الوظيفة والعمل المنزلي ورعاية الأطفال . غير ان التقارير تفيد انه يتم احراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمساواة في الأجور لقاء الأعمال المتساوية . وقد استكملت حكومات كثيرة تعديلات شاملة في التشريعات منذ عام ١٩٧٥ (اسبانيا ، واسرائيل ، وبلجيكا ، والدانمرك ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة) . كما تم احراز تحسينات بوسائل ادارية ، مثل توسيع نطاق خدمات التوظيف ، وتحسين الترتيبات المتعلقة بالتفتيش ، وتشجيع ارباب العمل الرئيسيين على القيام بعمل ايجابي لصالح النساء ، واعادة النظر في الاتفاقات الخاصة بالمساومة الجماعية (المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، قبرص ، الولايات المتحدة ، اليابان) .

٥٥ - أما فيما يتعلق بحماية الأمومة ، فقد أعلنت حكومات كثيرة عن اجراء تعديلات تشريعية كبيرة وعن اتخاذ تدابير ادارية . وتنظر اغلبية الحكومات الى ذلك ، شأنه في ذلك شأن جوانب أخرى كثيرة من جوانب المساواة في الميدان الاقتصادي ، على انه ذو صلة وثيقة بمشكلة الجمع بين العمل المنزلي والمسؤوليات العائلية من جهة ، والعمل بأجر من جهة أخرى . وقد حاولت حكومات كثيرة اتخاذ تدابير بعيدة الأثر وابتكارية . ويتم الاعتراف بشكل متزايد بقيمة الأمومة وبالحفاظ على العائلة بوصفها أساس المجتمع الوطني وبتوفير الخدمات والتسهيلات المنزلية ، في حين تجرى في بلدان كثيرة ابحاث ترمي الى اضفاء قيم اقتصادية محددة على هذه المساهمات . وتتخذ تدابير مساندة للضمان الاجتماعي ، خاصة للأمهات العازبات وغيرهن من الاناث اللاتي يرأسن أسرهن ، سواء أكن موظفات متفرغات أو غير متفرغات . وكان توسيع مرافق رعاية الطفولة أحد المجالات الهامة التي أحرز فيها تقدم . بيد ان هذه البرامج تدعو الى مزيد من الانفاق في الوقت الذى تجد فيه معظم الحكومات انها مضطرة الى تخفيض ميزانياتها . ويستخدم كثير من الحكومات قطاع الوظائف العامة كمجال رئيسي لادخال تدابير ابتكارية ، كاجازات طويلة الأجل لرعاية الأطفال ، وأوقات دوام مرنة ، والعمل على اساس غير متفرغ . غير ان بعضها نوه بأنه ، بسبب معدلات البطالة العالية ، لا يوجد لدى أرباب العمل سوى حافز قليل لمحاولة ادخال تعديلات على ترتيبات العمل .

٥٦ - وتعمل الحكومات بنشاط على رفع مستوى خدمات التوظيف والخدمات الارشادية المهنية ؛ وتقوم باعادة النظر في التشريعات التي تمنع التمييز ؛ وتغرى ارباب العمل بتوظيف مزيد من النساء وذلك بتقديم فوائد ضريبية واعانات ؛ وتضطلع بمختلف البرامج الخاصة بالعمل الايجابي لصالح النساء في القطاع العام . ومن المعترف به ان درجة التحامل ما زالت عالية جدا ضد امكانية توظيف المرأة بوجه خاص ، ولكن ايضا ضد المساواة في الظروف بوجه عام . وما تزال توجد تشريعات تمييزية وحمائية ، وتقر بعض الحكومات بأن قوة الاقناع لديها محدودة . كما ان الانتكاس الاقتصادي الذى حدث مؤخرا قد قيد كثيرا من البرامج التحسينية والتصحيحية .

Digitized by UN Library Geneva

٥٧ - ولاحظت حكومات البلدان الاربع المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، والتي اجابت على استبيان عام ١٩٧٩ انه ، نتيجة لاستراتيجية ثلاثية الجوانب ، تم احراز مستويات عالية جدا من المساواة في الميدان الاقتصادى . وهذه الجوانب تتمثل فيما يلي : اعتماد هيكل اقتصادى اشتراكي ؛ الحماية التامة في الدساتير والتشريعات والشرائع الخاصة بالعمال ؛ وسلسلة من التدابير الخاصة . وكانت أهم هذه التدابير الاخيرة تتمثل في توفير التعليم والتدريب والدعم للمرأة التي تحاول الجمع بين الوظائف المهنية والعائلية والمنزلية والخاصة برعاية الأطفال . وان الترتيبات المؤسسية المتخذة لوضع سياسة توظيفية للمرأة هي ترتيبات على درجة جيدة من التطور . وقد رفع متوسط مستوى المهارات بنسبة كبيرة : ففي جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشكل النساء ٥٣ في المائة من الاخصائيين الذين تلقوا دراسات عليا . وتشكل النساء نصف مجموع الخريجين من المهندسين والتقنيين العاملين لقاء أجر في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وقد أعطيت الأولوية القصوى لتوفير الضمان الاجتماعي ؛ والاجازات المطولة للأمومة ورعاية الطفولة ؛ ومكننة المهام المنزلية ، وتوفير المعدات والخدمات ، وخاصة توفير المحال التجارية والخدمات القريبة من أماكن العمل .

Digitized by UN Library Geneva

رابعا - تحقيق مساواة المرأة بالرجل في الميادين الاجتماعية

المرأة في أقل البلدان نموا

١ - الحالة والاتجاهات الراهنة

٥٨ - وفيما يتعلق بالحالة الصحية ، فان عدم كفاية الاحصائيات يجعل من الصعب اجراء أى تحليل . غير أن التقارير غير المنشورة الصادرة عن اجتماع بشأن المرأة وصحة الأسرة ، عقدته منظمة الصحة العالمية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ خلصت الى أن هناك تدهور خطير ظاهر في حالة أعداد كبيرة من النساء ، خاصة في البلدان النامية وفي صفوف الفئات ذات الدخل المنخفض . فان احدث التقديرات لمتوسط العمر المتوقع للمرأة عند الولادة ، التي أعدتها شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، على أساس التقييم الذى تم في عام ١٩٧٨ للمعلومات المتاحة ، توضح أنه في ٣٦ بلدا من البلدان النامية البالغ عددها ١٠٢ والتي أمكن وضع تقديرات خاصة بها ، مازال متوسط العمر المتوقع للمرأة يقل عن ٥٠ سنة ، ويتراوح بين ٥٠ و ٥٩ سنة فقط في ٢٨ من تلك البلدان ، وبين ٦٠ و ٦٩ سنة في ٢٤ بلدا آخر . وفي ١٤ بلدا ناميا يزيد بالفعل متوسط العمر المتوقع عن ٧٠ سنة . وتوحي الدراسات بأن العمر المتوقع للاناث يزيد عن العمر المتوقع للذكور بما يتراوح في المتوسط بين ٢ و ٥ من السنوات . على أن أحوال المرأة ، في جنوب وجنوب شرقي آسيا ، هي من التدني بحيث يقل متوسط العمر المتوقع لها قليلا عن متوسط العمر المتوقع للرجل . وقد علقت حكومات متعددة من بين الحكومات التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ ، بأن مركز المرأة الصحي ليس بأسوأ من مركز الرجل ، بل أنه أفضل من مركز الرجل في بعض الجوانب . ونوهت تونس وجامايكا بأن المرأة تستفيد استفادة أكبر من الخدمات الصحية بسبب الاهتمام الذى أصبح يولى في العقود الأخيرة للخدمات الصحية للأمهات والأطفال . وأكدت حكومات متعددة أن التفرقة الرئيسية الموجودة من حيث المركز الصحي هي بين الطبقات (الجمهورية الدومينيكية ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة) .

٥٩ - لا تزال الوظائف التناسلية ذات أهمية مركزية بالنسبة لدور المرأة الاقتصادى والاجتماعي في أغلبية البلدان النامية . ففي ١٤ بلدا من البلدان النامية ، التي توفرت معلومات بشأنها ، والبالغ عددها ١٠٥ ، لازالت معدلات الخصوبة الاجمالية بالنسبة للمرأة تزيد على ٧ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . وفي ٤٣ بلدا آخر كان المعدل ٦ وفي ٢٢ بلدا غيرها كان المعدل ٥ .

٦٠ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ورد في تقرير لشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، أن ٧٢ حكومة من بين حكومات البلدان النامية التي توفرت معلومات بشأنها والبالغ عددها ١١٧ ، توفر خدمات الارشاد والوسائل الحديثة لمنع الحمل في اطار خدمات الصحة العامة . وهناك ١٣ حكومة أخرى تدعم ، بنشاط برامج السلطات المحلية أو المنظمات غير الحكومية .

Digitized by UN Library Geneva

كما أنه يسمح في ٢٢ بلدا بالتوزيع التجاري أو التوزيع من قبل المنظمات غير الحكومية ، وان كان هذا التوزيع لا يحظى بدعم مباشر . وفي ٩ بلدان نامية فقط ، تضع الحكومات بعض القيود فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الارشادية أو الوسائل . وجدير بالذكر أن ٤٩ حكومة فقط ، من بين الـ ٨٥ حكومة التي تقوم مباشرة بتقديم هذه البرامج أو بدعمها بطريق غير مباشر ، تتبع في نفس الوقت سياسة تستهدف تخفيض مستويات الخصوبة لأسباب ديموغرافية . وحتى في هذه الحالات فانه تعتبر الاهداف في مجالي الصحة والرعاية الاجتماعية متساوية من حيث الأهمية . وفي ٣٦ بلدا توضع التدابير الكاملة من أجل الاسهام في تحسين صحة المرأة ورعايتها . ومن بين الحكومات التي تمكنت من تقديم معلومات ، وان كانت غير نهائية ، عن النسب المئوية من النساء اللائي يملكن الوصول الى المعلومات والوسائل التي تتيح لهن ممارسة الحق في اتخاذ قرار ، بحرية ومسؤولية ، بشأن عدد أطفالهن والفترات التي تفصل بين ولادتهم ، مازال هناك تفاوت كبير في هذه النسب ، اذ أنها تتراوح بين ١٠٠ في المائة في المناطق الحضرية ونسبة ضئيلة للغاية في المناطق الريفية . وكانت نسب من يستخدمن بالفعل وسائل منع الحمل الحديثة أقل من ذلك بكثير .

٦١ - أما المعلومات الاحصائية عن مركز المرأة داخل وحدة الأسرة وفي المجتمع ككل ، فهي غير متوفرة على أساس المقارنة فيما بين البلدان النامية . وقد أوضحت الدراسات التي جرت في الآونة الأخيرة أن نسبة الأسر التي تكون على رأسها نساء هي أكبر بكثير مما كان متصورا من قبل ، وانها ظاهرة واسعة الانتشار في كثير من المناطق النامية . وليس هناك أى شكل نظامي لقياس مركز المرأة داخل الأسر التي يكون على رأسها رجال . على أن الدلالات فيما يتعلق بالنساء الريفيات والحضريات على السواء في كثير من البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي توحي بأنه ربما يكون قد حدث تدهور ملحوظ . ففي المناطق الريفية ، أدت التغييرات الهيكلية الاقتصادية الوارد وصفها في الجزء الثالث من هذا التقرير الى فقدان المرأة للمهام الاقتصادية التي ساعدت على الاضطلاع بدور محترم على الأقل ان لم يكن مساويا . وفي المناطق الحضرية نجم تزايد الاعتماد على دخل الزوج عن الهجرة من المناطق الريفية وعن عمليات تكون الفئات الهامشية (٢٨) .

٢ - العوامل المحددة الرئيسية :

٦٢ - وفي اجتماع عقدته منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة وتناول صحة المرأة والأسرة ، عزى مركز المرأة الصحي المنخفض والظاهر التدهور الى كونه ناجما ، الى حد كبير ، عن عملية

---

(٢٨) Cynthia Hewitt de Alcántara, "Modernization and the changing life chances of women in low-income rural families" (E/CEPAL/L.197) (مقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) ؛ Olatunde Oloko, Modernization and Social Problems in Africa (لاغوس ، جامعة لاغوس ١٩٧٩ ، مقدم من اللجنة الاقتصادية لافريقيا) .

Digitized by UN Library Geneva

اجتماعية اقتصادية متمثلة في تكوّن الفئات الهامشية نتيجة لأشكال التنمية السائدة التي لا تستجيب لمتطلبات الفئات الأفقر . ولاحظت حكومات البلدان ذات الاقتصادات السوقية النامية التي أجابت على استبيان ١٩٧٩ ، ان الحالة تعكس العمالة الزائدة للغاية التي تعاني منها أغلبية النساء في تلك البلدان ، في اطار من المخاطر البيئية الجسيمة التي تتعرض لها الصحة ، بما في ذلك مستويات للنشاط التناسلي مرتفعة جدا . وكانت خدمات الصحة والتعليم الأساسي والاسكان المناسب والمياه والاصحاح المتوفرة غير كافية على الاطلاق للتغلب على العوامل السلبية الشاملة . وقد زادت الاتجاهات الاقتصادية الحديثة السائدة في معظم هذه البلدان من قسوة الوضع ، مما تسبب في ظهور الفئات الهامشية والتضخم ونقص الأغذية والوقود . ولم تنقص أعباء القيام بخدمة الأسرة الا قليلا نظرا لاستخدام التكنولوجيا المناسبة ورأس المال استخداما محدودا في هذا القطاع . وقد كان المركز التعليمي المنخفض جدا لأغلبية النساء يشكل عقبة رئيسية في طريق الجهود التي يبذلنها لتحقيق المساواة مع الرجل .

٦٣ - وقد كانت الاكوادور وجمهورية كوريا الوحيدتين من بين الحكومات ، اللتين تريان أنه لا توجد عقبات رئيسية في طريق تحسين صحة المرأة . وفي معظم الأحيان ، حددت عوامل محددة سلبية هامة . فقد حدد كثيرون ، (الارجنتين ، وبيرو ، وساحل العاج ، وسرى لانكا ، وكولومبيا ، وكينيا ، ولبنان ، وماليزيا ، والهند) ، مستويات مرتفعة للنشاط التناسلي . واعتبرته موريشيوس هذا العامل العامل السلبي الرئيسي . وفي بيرو يحصل ٢٠ في المائة فقط من النساء على العناية الطبية خلال فترة الحمل والولادة ؛ و ١٠ في المائة فقط في بوليفيا . وكان مركز المرأة التعليمي المنخفض (سرى لانكا ، وكينيا ، والهند) وما يترتب عليه من جهل بالمزايا التي توفرها الخدمات الصحية (الارجنتين ، وساحل العاج ، وغينيا ، وموريشيوس) عاملين هامين شأنهما في ذلك شأن العمل الجسماني الشاق الذى تضطلع به المرأة في مجالي توفير الخدمات للأسرة والزراعة ، خاصة في اطار تكنولوجيا متخلفة (سيراليون ، وغينيا ، وكينيا ، ولبنان ، والهند) . وقد أشير الى أن الدخول المنخفضة ومستويات المعيشة المتدنية في اطارهما الشامل (الجمهورية الدومينيكية ، وهندوراس) ، ولاسيما في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل ، حيث تزداد حدتهما نتيجة للهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية (الجمهورية الدومينيكية ، وبيرو) يعتبران عاملين محددين رئيسيين لانخفاض المركز الصحي .

٦٤ - وقد تجلى التخلف أيضا في وضع التأزم المالي الذى تعاني منه الحكومات ومن ثم عدم قدرتها على توفير خدمات صحية كافية (الارجنتين ، وباراغواى ، وبوتسوانا ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتوغو ، وجامايكا ، والجمهورية الدومينيكية ، وساحل العاج ، وسيراليون ، وكولومبيا ، وماليزيا ، وهايتي) . وأشارت حكومتان (بيرو ، وماليزيا) الى تدهور الوضع في هذا الصدد ، نتيجة لارتفاع تكاليف المواد والمعدات والأيدى العاملة . وقد حددت الجمهورية الدومينيكية وجامايكا نزوح ذوى المؤهلات من بين العاملين في قطاع الصحة باعتباره عاملا خطيرا . كما أشير الى الترتيبات المؤسسية غير الكافية أو غير المناسبة (بيرو) والى نظم التخطيط القطاعي غير الوافية (الجمهورية الدومينيكية) .

Digitized by UN Library Geneva

٦٥ - وفيما يتعلق بالمركز المتدني في ميدان التغذية (وان لم يذكر انه أسوأ من مركز الرجل)، حددت باراغواى حالة التخلف باعتباره السبب الكامن وراء ذلك . واعتبر المركز المتدني في مجال التعليم وما يرتبط به من تمسك بمحرمات ونزعات غير ملائمة في مجال التغذية (الجماهيرية العربية الليبية ، وساحل العاج ، وسرى لانكا ، وسيراليون ، وغينيا ، وماليزيا ، وموريشيوس) بالاضافة الى المستويات المرتفعة للعمل الجسماني الذى تؤديه المرأة (جمهورية كوريا ، وساحل العاج) وبوجه عام الدخول المنخفضة وأحوال المعيشة المتدنية (سرى لانكا ، وموريشيوس) من العوامل الهامة . وفي بعض الحالات ذكرت ، ضمنا أو صراحة ، مسؤولية الهيكل الشامل للاقتصاد . فقد ذكر عدم الاهتمام الكافي بانتاج الأغذية (اكوادور ، بيرو ، جامايكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، غينيا ، هندوراس) والأنماط المستوحاة من الخارج في مجال استهلاك الأغذية (اكوادور ، وموريشيوس) باعتبارهما عاملين محددين هامين . وبالاضافة الى القيود المالية على توفير القدر اللازم من المرافق والعاملين (باراغواى ، سرى لانكا ، سيراليون ، الفلبين ، لبنان ، الهند ، هندوراس) ، كانت عدم كفاية المعلومات (باراغواى) وعدم كفاية الترتيبات المؤسسية الحكومية ، بما في ذلك انعدام السياسات الوطنية الشاملة في مجال التغذية (بيرو ، وتونس ، والفلبين) ، من بين التقييدات الهامة . ويمثل مركز المرأة الصحي المستمر في التدني أحد القيود الشديدة على تحقيق مساواة المرأة بالرجل في المجال الاقتصادى وفي مجال التعليم . وهكذا تنشأ دائرة مفرغة أخرى ، اذ أن عدم المساواة من حيث المركز في المجالين الاقتصادى والتعليمي قد اعتبر في حد ذاته عاملا محددا رئيسيا فيما يتعلق بمركز المرأة الصحي المتدني .

٦٦ - وفي أغلبية البلدان النامية ، لاتزال الوظيفة التناسلية تعتبر الوظيفة الأهم . ففي ظل تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لليد العاملة في اطار اقتصاد يسوده الطابع المعيشي ومع وجود معدلات مرتفعة جدا للوفيات ، اكتسب تكاثر عمال المستقبل قيمة قصوى في المجتمع . وعلاوة على ذلك ، ظلت العوامل الاجتماعية الثقافية والسيكولوجية والسياسية ، القوية ، تساعد على ارتفاع مستويات التكاثر . وجدير بالذكر أنه مع فقدان المركز الاقتصادى الناجم عن العمليات الاقتصادية الكبيرة ربما تكون الوظيفة التناسلية للمرأة قد أصبحت في كثير من البلدان النامية ، على نحو أكثر توكيدا من ذى قبل ، هي الأساس الرئيسي الذى يستند اليه مركز المرأة في المجتمع . وأشارت بعض الحكومات الى أهمية النمو الديموغرافي ، ولكنها أقرت بضرورة ربطه بتحسين درجة تحكم المرأة في التكاثر (بوليفيا ، وساحل العاج ، وغينيا) . وجدير بالذكر أن هناك صلة متبادلة وثيقة بين ارتفاع مستوى النشاط التناسلي وانخفاض المركز الصحي . فالصحة المعتلة تسهم في ارتفاع معدل وفيات الأجنة والأطفال الرضع ، كما أن معدلات البقاء المنخفضة تتطلب استمرار محاولات الحمل ، مما يسهم الى حد كبير في اضعاف صحة المرأة . ومن المستبعد على ما يبدو ، حدوث تغييرات في السلوك التناسلي ، ما لم يحدث تحسين ذو مغزى في المركز الاقتصادى والتعليمي الشامل مصحوبا بتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والسياسية . وقد أشار صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في مساهمته المقدمة في اعداد هذا التقرير التحليلي الى وجود دلائل بحثية وبرنامجية متزايدة على أن تحسين مركز المرأة يؤدى الى تحسين ممارسة تنظيم الأسرة ، وان هذين الأمرين مرتبطان بدور المرأة غير المنزلي ، الذى يتأثر أيضا بالمستوى التعليمي وكذلك بالفرص المتاحة في المجال الاقتصادى .

../..

Digitized by UN Library Geneva

٦٧ - وأكدت الحكومات وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بالرجل في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالتناسل . وحددت مواقف غير مؤاتية مرتكزة الى قيم اجتماعية وثقافية باعتبارها مازالت عوامل ذات أهمية ملحوظة (سيراليون ، وموريشيوس ، والهند) . وفي جمهورية كوريا مازال تفضيل البنين على البنات قويا ، وان كانت الحكومة قد لاحظت أنه مع تحسن فرص البنات في مجالي التعليم والعمالة ، أخذ الآباء والأمهات يقرون الى حد أكبر بازدياد قيمة ولادة البنات . ولا زالت معتقدات الجماعات القوية سياسيا وثقافيا القائلة بأن تنظيم الأسرة يعني تحديد النسل ، ومن ثم حدوث تدهور ديموغرافي غير مستحب (باراغواى ، بوتسوانا ، الفلبين ، كولومبيا ، ماليزيا ، موريتانيا ، هندوراس) ، تعتبر من العوامل الهامة . وأشارت بوتسوانا الى جهل المرأة بالآثار الحميدة من حيث الصحة والرعاية المترتبة على تنظيم الأسرة ؛ وحددت المعدلات المرتفعة لانتشار الأمراض وللوفيات على أنها مازالت من الأمور ذات الصلة (ماليزيا) ؛ كما ذكرت البرامج غير الكافية الانتشار (بيرو وكولومبيا) وارتفاع معدلات الانقطاع عنها (بوتسوانا) . وأشار لبنان الى القيود القانونية المستمرة والصياغة الناقصة للسياسات الشاملة .

٦٨ - ان ارتفاع مستوى النشاط التناسلي ، سواء من حيث مساهمته في خفض المركز الصحي أو من حيث تحويل الوقت والطاقة الممكن تكريسهما للتعليم أو للقيام بأنشطة اقتصادية خارج المنزل ، يمثل عموما أحد القيود التي تقف في وجه تحقيق المساواة التامة للمرأة بالرجل . وعلاوة على ذلك فان لخصوبة المرأة وصحتها دلالة واضحة الأهمية فيما يتعلق بالجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لازالة حالات عدم التوازن بين العمليات الديموغرافية وغيرها من العمليات المجتمعية - أى لحل " المشاكل السكانية " التي تسهم في حد ذاتها في حدوث البطالة والضغط البيئي والتحضير والهجرة الدولية . وهي بدورها تسهم في حدوث التوتر بين المجموعات الاثنية والطبقات وعلى الصعيد الدولي .

٦٩ - وفيما يتعلق بتحقيق المساواة بالرجل داخل الأسرة أو الأسرة المعيشية وفي المجتمع بكامله أيضا ، فان العوامل المحددة الرئيسية هي تلك العوامل المترابطة والسلبية التي أدت الى انعدام المساواة في المركز الاقتصادى والتعليمي والصحي . ومن بين أوجه عدم المساواة هذه ، يمكن اعتبار المركز الاقتصادى غير المتساوى - أو ربما المتدهور - بمثابة العامل المركزى الذى يحدد ، الى درجة كبيرة ، العاملين الصحي والتعليمي على السواء . وهكذا فان الطابع العام للعملية الانمائية في كثير من البلدان النامية قد أبقى ، ان لم يعمق ، أوجه عدم المساواة التقليدية داخل الأسرة والمجتمع ، وأضاف أوجها جديدة . ومما له دلالة خاصة الارتفاع الشديد في مستويات هجرة الرجال من المناطق الريفية والحضرية الى المراكز الحضرية الكبرى داخل البلاد وخارجها ، وانعكاس الاختلالات الاقليمية السديدة في التغير التكنولوجي والتنظيمي . كما أن تفكك الأسرة في الظروف السائدة في ظل اطار اقتصادى عدائي وعمليات اجتماعية معطلة مستوردة في الغالب كان أيضا أمرا بالغ الأهمية . وقد أبلغت الحكومات كلها تقريبا عن استمرار وجود مواقف للرجال تجاه المرأة مقبولة لدى الكثيرات من النساء ومفادها أن المرأة يجب أن تواصل الاضطلاع بوظائف نمطية ومعزولة جزئيا ، وبالتالي أن تعاني من استمرار عدم المساواة الكبير في المجال الاجتماعي فضلا عن المجال الاقتصادى .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - سبل ووسائل التحسين

٧٠ - أوردت جميع الحكومات تقريبا في البلدان ذات الاقتصادات السوقية النامية ، في تقاريرها ، أن توسيع المرافق والخدمات مع اعطاء الأولوية للنهج القائم على تقديم خدمات الصحة الأولية للسكان الريفيين والهامشيين من السكان الحضريين ، هو الوسيلة المناسبة لاحداث تحسين في مركز المرأة الصحي - وان لم تكن قد صممت للنساء على وجه الحصر . وأشارت جمهورية كوريا الى توسيع النظم الوطنية للتأمين الصحي لتشمل النساء الريفيات ، والى مشاركة المنظمات النسائية الريفية في البرامج الصحية والبرامج الداعمة . ومما كانت له أهمية خاصة التغييرات في الترتيبات المؤسسية ، بما في ذلك التحسينات الادارية العامة ، وادماج الخدمات الصحية للامهات والأطفال مع خدمات الصحة العامة والاسكان (ساحل العاج ، وهايتي) ؛ وايلاء أولوية عالية ، مع وضع أهداف كمية محددة لزيادة نسب النساء اللائي يحصلن على خدمات متعددة الأنواع (تونس) ؛ وتحقيق اللامركزية على المستويات المحلية . وقد رئي أنه من المهم أيضا الاستفادة من المؤسسات النسائية الريفية (جمهورية كوريا ، كينيا) . أما البلدان الأكثر نموا من بين البلدان النامية فقد كانت مهتمة باقامة مرافق تستخدم أحدث التكنولوجيات .

٧١ - وفيما يتعلق بالتغذية ، ذكرت معظم الحكومات أنها اضطلعت بأبحاث ، كما ذكرت أنه من الأهمية بمكان تحسين الترتيبات المؤسسية ، بما في ذلك وضع سياسات وطنية جديدة في مجال التغذية (باراغواي ، وهايتي ، وهندوراس) ؛ وانشاء معهد جديد للاقتصاد المنزلي (سرى لانكا) ؛ ووضع برنامج جديد للتكنولوجيا المناسبة المسخرة لانتاج الأغذية وتجهيزها (الهند) . وقد قامت عدة حكومات اما باعانة السلع الغذائية ماليا ، بما في ذلك الوجبات المقدمة في المدارس (توغو ، وجمهورية كوريا ، وسيراليون ، وكولومبيا وموريشيوس) أو بالاشارة الى المشاريع المتكاملة في مجال التغذية المجتمعية (سرى لانكا) . وأكد عدد من الحكومات ما لتحسين انتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها من صلة وثيقة بالموضوع ، باعتبارها أفضل الوسائل لحل هذه المشاكل (باپوا غينيا الجديدة ، وبوتسوانا ، وتوغو ، وجامايكا ، وجمهورية كوريا ، وغانا ، وغينيا ، والفلبين ، وموريتانيا) ، بما في ذلك توسيع التعاونيات في بعض البلدان (سرى لانكا ، ولبنان ، وماليزيا) . وأكدت جمهورية كوريا تثبيت أسعار الأغذية ؛ كما اضطلعت سيراليون بتوزيع أغذية الفطام العالية البروتين واعانتها ماليا . وأكدت عدة بلدان الأهمية الحاسمة لتحسين تعليم المرأة (بوتسوانا ، وتوغو ، وجمهورية كوريا ، ومدغشقر) .

٧٢ - ومما كانت له أهمية خاصة النسبة المحدودة للنساء في المناصب الادارية العليا وفي مجال رسم السياسات ووضع الخطط في القطاع الصحي ، وكذلك في بعض الوظائف التي تعتبر تقليديا وظائف غير انثوية مثل ممارسة الطب العام والعمل كأخصائيات في مجالات أخرى غير الأمراض النسائية والتوليد . ومن بين الحكومات القليلة التي تمكنت من تقديم هذه المعلومات ، كانت نسب النساء في مجالي رسم السياسات واعداد الخطط تتراوح بين صفر (توغو ، ولبنان) و ٧ في المائة في كل من مدغشقر وجامايكا . وكانت نسب الاخصائيات في مجالات أخرى غير الأمراض النسائية والتوليد تتراوح بين ٢ في

Digitized by UN Library Geneva

المائة (هندوراس) و ٤ في المائة (لبنان) و ٤٠ في المائة في جامايكا . أما في مجال ممارسة الطب العام فقد كانت النسب تتراوح بين ٥ في المائة في هندوراس و ٤٠ في المائة في جامايكا . ومما له دلالة خاصة أن معظم الحكومات ذكرت أنه لا يجرى حاليا وضع اجراءات خاصة لتحقيق مساواة الأوضاع في هذه المجالات .

٧٣ - وفيما يتعلق بالوظائف التناسلية ، أكدت الحكومات استمرار الاتجاه السائد في الآونة الأخيرة نحو ادماج برامج تنظيم الأسرة في اطار برامج صحة الامهات والأطفال والصحة العامة والصحة الأساسية (اكوادور ، وباكستان ، وبوتسوانا ، وتونس ، وجامايكا ، والجمهورية الدومينيكية ، وسرى لانكا ، والسنغال ، والفلبين ، وماليزيا ، وموريشيوس ، والهند) . والهدف هو صحة المرأة ورعاية الأسرة وليس تخفيض الخصوبة لأسباب ديموغرافية وطنية ، وان كان هذا لا يزال يحظى بأهمية ملحوظة في عدد من البلدان (الجمهورية الدومينيكية ، والهند) . وأبلغ عدد من الحكومات عن تكثيف هذه البرامج المتكاملة لصالح قطاعات السكان المنخفضة الدخل (ماليزيا) . وأبلغ أيضا عن تحسين الترتيبات المؤسسية لتنظيم الأسرة والخدمات الصحية (باكستان ، وسرى لانكا ، والفلبين) . وقد أقرت الآن البلدان التي كانت زاهدة من قبل عن توفير خدمات تنظيم الأسرة بسبب حاجتها للتوسع الديموغرافي ، بأهمية هذه الخدمات (ساحل العاج) .

٧٤ - وفي الاقتصادات النامية المخططة مركزيا حدث تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتحسين مركز المرأة الصحي ، وذلك عن طريق خدمات الصحة الوقائية المبتكرة ، التي يدعمها تحسن ظروف المعيشة والتعليم وارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة . وذكرت الصين في تقريرها وجود شبكة وقاية صحية للنساء والأطفال على مستوى البلد والمقاطعة والكميونة وفرقة الانتاج . وتتمتع جميع العاملات في المصانع والمكاتب بالخدمات الطبية المجانية ، بينما تشترك حوالي ٨٠ في المائة من فرق الانتاج في الريف في مشروعات طبية تعاونية ممولة ذاتيا . وذكرت كوبا في تقريرها الاهتمام الخاص المولى لصحة الامهات وتخفيض وفيات الأطفال الرضع عن طريق التحسين المستمر لنظام العيادات العامة والخدمات الصحية للامهات والأطفال والخدمات في مجال التوليد والأمراض النسائية ، وانشاء نظام جديد للخدمات الصحية المجتمعية . ونتيجة لهذه التحسينات بلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة عند الولادة ٧٥ر٥ سنة خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ (بالمقارنة مع ٧٠ر٢ بالنسبة للرجال) . كما أن ٤٠ في المائة من الاخصائيين في مجالات غير الأمراض النسائية وكذلك من الأطباء العموميين هم من النساء . وفي منغوليا جعلت المستوطنات الريفية المتفرقة من الضرورى الاعتناء بتوفير المستوصفات والعيادات بما في ذلك خدمات الأطباء المتحركة والمنقولة جوا . وقد أوليت الأولوية العليا لصحة الأمهات والأطفال .

٧٥ - وذكرت الصين أن الحالة السكانية مازالت تستدعي التوسع في تنظيم الأسرة القائم أساسا على تحسين وسائل منع الحمل وكذلك على الزواج المتأخر . وقد اعتبر أن النمو السكاني المخطط يفضي ، على السواء ، الى تنمية اقتصاد مخطط والى المحافظة على صحة الأمهات والأطفال . وخلال العقد انخفض متوسط المعدل السنوى للنمو السكاني الى النصف فبلغ ١ر٤ في الألف . وأكدت كوبا على توفير الارشاد والوسائل في مجال تنظيم الأسرة ، وذلك في اطار الخدمات الصحية الشاملة وفي سياق

Digitized by UN Library Geneva

التنمية الشاملة ، حتى يتم تحسين صحة الأمهات والأطفال وتخفيض نسبة الاجهاض . وفي منغوليا يتم التركيز على ازالة القيود الصحية أمام نشاط المرأة التناسلي عن طريق توفير خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة والتحسين العام لمستويات المعيشة .

٧٦ - وفيما يتعلق بالحد من التحيز والتمييز داخل المجتمع عامة ، أوضحت حكومات البلدان ذات الاقتصادات السوقية النامية أن ارساء أساس دستوري وتشريعي للمساواة هو أمر له اعتبار أساسي . وأن هذا يمكن أن يدعم البرامج الطويلة الأجل مثل التعليم الذي تزال منه الأدوار النمطية للجنسين ، واتخاذ مزيد من التدابير العاجلة في مجال الاعلام . وأشار كثيرون الى أن دساتيرهم الوطنية تتضمن أحكاما تنص على المساواة ، غير أن هذه الأحكام ترجع الى فترات سابقة وتتطلب التنقيح (باراغواي ، والجمهورية الدومينيكية ، وهندوراس) . وفي الآونة الأخيرة اتمت بعض البلدان هذا التنقيح الدستوري أو انها مازالت ماضية في هذا التنقيح الذي يولى فيه اعتبار كامل لضرورة الاعتناء بحماية حق المرأة في المساواة في ظل الظروف الحديثة (اكوادور ، وبيرو) . وذكرت عدة حكومات في تقاريرها أنه قد تم الانتهاء من تنقيح التشريع بهدف ازالة العناصر التمييزية منه (اكوادور ، وبيرو ، وتونس ، وموريتانيا) ، بينما ذكرت حكومات أخرى أن هذا التنقيح مازال جاريا (الجماهيرية العربية الليبية ، وهايتي) ، او انه يعتبر ضروريا (السنغال) . وأشارت حكومة توغو الى مدونتها الجديدة للأسرة باعتبارها أمرا وثيق الصلة بشكل خاص .

٧٧ - وحدد عدد من الحكومات أهمية ادخال تحسينات شاملة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التعليم (اكوادور ، وباراغواى ، وبيرو ، والجمهورية الدومينيكية ، والسنغال ، والفلبين) . وفي هذا الصدد أكدت بيرو قيمة التعليم المختلط . وأشارت عدة حكومات الى الأثر الحميد لانشاء أنواع متعددة من الآليات الوطنية (جامايكا ، وساحل العاج ، وسرى لانكا ، والسنغال ، ومصر) . وقد كان الاعلام ، بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية واستخدام شبكات الاذاعة العامة والوسائط الأخرى ، أوسع التدابير انتشارا . وأقر معظم من بعثوا بردود بالاسهام الذي تقدمه المنظمات النسائية غير الحكومية .

٧٨ - ان الدعم الهام جدا الذي تقدمه كل من منظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لاعمال الوكالات الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية العاملة من أجل تحسين صحة المرأة وتحكمها في الوظائف التناسلية وتحسين مركزها العام في الاسرة والمجتمع ، معروف جيدا ولا يحتاج الى وصف تفصيلي في هذا التقرير .

باء - المرأة في البلدان الأكثر نموا

١ - الحالة والاتجاهات

٧٩ - ذكرت حكومات البلدان ذات الاقتصادات السوقية النامية التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ ، أن العمر المتوقع للمرأة يزيد على العمر المتوقع للرجل بست سنوات في المتوسط . وأن مستويات وفيات

Digitized by UN Library Geneva

الامهات منخفضة جدا في معظم هذه البلدان . وذكرت معظم الحكومات أن المركز الصحي للمرأة هو أفضل من مركز الرجل أو مساو له . غير أن جمهورية ألمانيا الاتحادية أشارت الى أن الغلبة الشديدة للمهن التي تتطلب الجلوس جل الوقت بين النساء ، تؤثر على العاملات اليدويات أكثر مما تؤثر على زملائهن من الرجال . وبالتالي فهن معرضات بدرجة أكبر الى الاصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية أو التصور التاجي . كما أن النساء ، في كل المهن تقريبا ، يصبن بالعجز أو يتقاعدن في سن أصغر بكثير من سن الرجال ، وأشارت البلدان التي يوجد بها مهاجرون الى جانب سكانها الأصليين الى أن المركز الصحي فيها أكثر تدنيا ، ولكنها لم توضح وجود فروق محددة بين المرأة والرجل . وأشارت أربع من حكومات البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا المتقدمة النمو ، في ردودها على استبيان عام ١٩٧٩ ، الى مستويات مرتفعة للمركز الصحي .

٢ — العوامل المحددة الرئيسية

٨٠ — أشارت معظم حكومات البلدان ذات الاقتصادات السوقية متقدمة النمو الى أنه ، نظرا لارتفاع مستويات المعيشة عموما وتوفير الخدمات الصحية ، لا توجد أية مشاكل رئيسية فيما يتعلق بالمركز الصحي للمرأة بصورة منفصلة عن مركز الرجل . غير أن حكومات أخرى حددت مجموعة متنوعة من المشاكل منها : تزايد نسب النساء اللائي يرأسن الأسر المعيشية (الولايات المتحدة) ؛ واستمرار عدم اعتبار الاخطار الصحية التي يتم التعرض لها نتيجة للخدمة المنزلية ضربا من " الأخطار المهنية " (كندا) ؛ والمبالغة في تشخيص مشاكل الصحة العقلية الناجمة عن وضع المرأة على أنها مشاكل سيكولوجية (كندا) ؛ وسيادة الاتجاهات الأبوية لدى الأطباء الذكور (كندا) ؛ وعدم ادراك الاطباء الكافي لما يطلق عليه " الاعراض الملازمة لربة المنزل " (هولندا) ؛ نقص البيانات المتعلقة بشكل محدد بمشاكل المرأة الصحية (الولايات المتحدة) ؛ وكون أن الحالة الاقتصادية تضع قيودا على الصرف على الخدمات الصحية الجديدة (استراليا) . وذكر أيضا نقص الأموال ، وفي بعض الأحيان طبيعة الهياكل الحكومية التي تقسم فيها المسؤولية بين مستويات الاتحاد والولاية أو المدينة ، على أنهما السبب الكامن وراء الابطاء في توفير هذه الخدمات (الولايات المتحدة واستراليا) . كما ذكرت بعض الحكومات الافراط في الأكل (جمهورية المانيا الاتحادية ، وهولندا) .

٨١ — ومن العوامل ذات الأهمية الخاصة سيادة النظرة النمطية للجنسين ، الى درجة كبيرة ، في أوساط القوى العاملة في القطاع الصحي ، حيث تنخفض انخفاضا شديدا نسب النساء بين كبار العاملين في مجال رسم السياسات ووضع الخطط للقطاع الصحي وفي مجال الادارة . ففي البلدان الستة التي قدمت معلومات ، كانت هذه النسب تتراوح بين ١ فقط و ٣٣ في المائة في قبرص ، وبين ١٤ و ١٠ في المائة في النرويج في عام ١٩٧٨ ؛ وبين ٢٢ و ٦ في المائة في نيوزيلندا في عام ١٩٧٨ ؛ وبين ٤ و ٢٢ في المائة في ايرلندا . أما بالنسبة للفئتين معا فكانت النسبة ٩ في المائة في اليابان و ٨ في المائة في المملكة المتحدة في عام ١٩٧٧ . وفي ٨ بلدان كانت نسبة النساء بين الاخصائيين في مجالات غير أمراض النساء والتوليد تتراوح بين ٥ و ٢٦ في المائة . وبالنسبة للأطباء العامين كان التراوح بين ٥ و ٣٥ في المائة . غير أن معظم الحكومات أوضحت أن نسب النساء

Digitized by UN Library Geneva

بين خريجي وطلاب الطب أكثر ارتفاعا عن ذلك بكثير ، كما أشارت الولايات المتحدة بشكل خاص الى حدوث تقدم كبير في أعداد الطبيبات خلال العقد الأخير .

٨٢ - ولا زالت الاتجاهات غير المؤاتية عموما تشكل عقبات رئيسية . وفيما يتعلق بسيادة النظرة النمطية للجنسين في أوساط مهن القطاع الصحي ، يبدو أنه من الممكن ازالة الاختلال بسهولة عن طريق تطبيق اجراءات ايجابية . وذكرت بعض الحكومات وجود سياسات توظيفية تستهدف التقليل من عدم المساواة (ايرلندا ، وفنلندا ، وكندا ، والنمسا) وانه يجرى أيضا اتخاذ بعض التدابير المحددة . ففي عام ١٩٧٩ سيوفر للممرضات في فنلندا ، للمرة الأولى ، تدريب على المستوى الجامعي في مجال الادارة والتخطيط الصحيين . وفي الولايات المتحدة تقدم المساعدة المالية الى الأفراد والمؤسسات ، وتحث دور التعليم الطبي على زيادة عدد المقبولات من النساء زيادة ملحوظة . وفي استراليا تم الاضطلاع ببرامج لاعادة التدريب واعادة القبول الهدف منها ارجاع الموظفين السابقين في درجات أعلى ؛ وفي السويد اقترحت لجنة تحقيق حكومية وضع نظام للأنصبة يلزم بمقتضاه أن تضم كل فئة مهنية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء (أو الرجال) . وفي المملكة المتحدة اتخذت التدابير لمساعدة الطبيبات وطبيبات الاسنان اللائي تحول واجباتهن المنزلية بينهن وبين تكريس وقت كبير لمزاولة مهنهن . وذكرت بعض الحكومات في تعليقاتها انه لم يتم ، أو حتى انه لم ير من الضرورى ، اتخاذ أية تدابير خاصة .

٣ - سبل ووسائل التحسين

٨٣ - أوضحت حكومات البلدان ذات الاقتصادات السوقية متقدمة النمو ، التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ ، أن توسيع خدمات الصحة الأساسية وصحة الامهات والأطفال ، بما في ذلك توسيع برامج التأمين الصحي وتحقيق التكامل بين مرافق خدمات صحة الأسرة والخدمات الصحية الأساسية ، هو التدبير الذى يرجح جدا أن يؤدى الى تحسين المركز الصحي للمرأة ، خاصة المرأة في المناطق الريفية وفي قطاعات المجتمع الأكثر حرمانا (استراليا ، اسرائيل ، بلجيكا ، السويد ، قبرص ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان) . وفي ايرلندا اعتبر الجمع بين دور الحضانة النهارية ومرافق الخدمات الصحية المحلية مفيدا بدرجة خاصة ؛ وركزت فنلندا على خدمات الصحة الأساسية فيها ، كما أن جمهورية المانيا الاتحادية شددت على تحسين الاكتشاف المبكر للأمراض . وتشكل الأبحاث والاستقصاءات ، الخاصة ، وسائل مفيدة لتحديد مشاكل المرأة على وجه الدقة (كندا ، والنمسا) . ويعتبر وجود برامج وطنية شاملة للتأمين الصحي مكسبا من المكاسب الهامة للمرأة (قبرص ، وكندا) . وفيما يتعلق بحالة التغذية ، أشار عدد من البلدان الى وجود برامج لا يستهان بها للأبحاث والمراقبة ، وبرامج متعددة للدعم المالي وتقديم الاعانات وتوعية الجمهور بما في ذلك وضع لصيقات على الأغذية (جمهورية المانيا الاتحادية ، وكندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة) . وأبلغت هولندا عن تدابير ترمي الى مراقبة على الاعلانات التجارية المتعلقة بالأغذية ، وقد كان لها أثر سلبي فيما يتعلق باختيار نظام التغذية ، وكذلك على مفهوم التغذية السليمة لدى الجمهور المعني في حالات غير قليلة .

Digitized by UN Library Geneva

٨٤ - وفيما يتعلق بالمساواة مع الرجال في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع الحمل والاجهاض والتعقيم ، أشارت أغلبية الحكومات الى أن الوسائل والارشادات الخاصة باستخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل متاحة لمعظم النساء ، في حين أن هناك نسبة أقل قادرة على القيام بالاجهاض لاسباب تحددها بنفسها . ويسود الاعتقاد في عدد كبير من البلدان بأن هناك مجموعة صغيرة فقط مثل النساء الصغيرات السن جدا والمهاجرات والنساء من السكان الاصليين ، لا تزال غير مزودة بقدر كاف من الوسائل والمعلومات . وفي بلدان أخرى لا زالت المواقف السائدة وقلة الخدمات تحول دون حصول بعض النساء ، ولاسيما في المناطق الريفية ، على كل الوسائل والمعلومات . وقد أدى اتخاذ اجراءات ايجابية الى حدوث تغييرات سريعة للغاية خلال السنوات الأخيرة . ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ازدادت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ ، نسب النساء اللائي يحصلن على الوسائل الحديثة لمنع الحمل من ٥٠ الى ٨٥ في المائة في المناطق الحضرية ومن ٣٥ الى ٨٠ في المائة في المناطق الريفية . وفي المملكة المتحدة ازدادت ، في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة واللائي يتلقين خدمات تنظيم الأسرة من العيادات أو من الأطباء العامين ، من ٢٩ الى ٣٨ في المائة . وفي اسرائيل لوحظ خلال الخمس سنوات الاخيرة حدوث تحسن ملحوظ في مواقف الجمهور العام .

٨٥ - وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ذكرت شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن ٢٦ من بين حكومات البلدان المتقدمة النمو البالغ عددها ٤١ كانت تقدم الارشادات والوسائل الحديثة لمنع الحمل في اطار خدمات الصحة العامة ، بينما كانت هناك ٧ حكومات أخرى تقدم الدعم المباشر للبرامج التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية . وفي ٤ بلدان فقط من بين البلدان البالغ عددها ٤١ مازالت الحكومات تضع قيودا جزئية على حصول المرأة على وسائل منع الحمل الحديثة وخدمات الارشاد في مجال تنظيم الاسرة . ولم ينتهج أى بلد من البلدان المتقدمة النمو سياسات تستهدف تخفيض مستويات الخصوبة . وفي الواقع فان هذه المستويات تعتبر منخفضة أكثر من اللازم في ١٠ بلدان . ومع أن المستويات تعتبر مرضية في ١١ بلدا آخر الا انه قد اتخذت مختلف التدابير لضمان الحفاظ على هذه المستويات . وفي حوالي نصف هذه البلدان تقريبا تعتبر الوظائف التناسلية للمرأة أمرا ذا أهمية ديموغرافية كبيرة ، ولهذا الأمر أهمية فيما يتعلق بمحاولات المرأة التي تستهدف الجمع بين العمالة ووظائفها المتعلقة بالأسرة المعيشية والأمومة .

٨٦ - وتتمثل سبل ووسائل تحسين الوضع في كثير من البلدان ، في زيادة عدد المرافق والعاملين بما في ذلك تقديم الدعم للسلطات المحلية والمنظمات الخاصة ، وفي التعليم العام . وتشمل الوسائل الأخرى اعادة تشكيل البرامج في مجال الخدمات الصحية الأساسية لتشمل الخدمات الفعالة (سان مارينو) ، والتعديلات التشريعية (ايرلندا) ، وتنظيم دورات دراسية للأطباء العاملين (نيوزيلندا) . ومن المأمول أن يتم في اسرائيل توسيع النهج المتبع المتمثل في تقديم الارشادات فيما يتعلق بمنع الحمل يشمل تقديم خدمات أوسع نطاقا تتصل بالسلوك الجنسي والأسرة . وفي الفترة الممتدة منذ

../..

Digitized by UN Library Geneva

عام ١٩٧٥ ، تم تخفيف أو ازالة القيود القانونية المفروضة على الاجهاض أو التحقيم بناء على أسباب شخصية (اسرائيل ، وايسلندا ، والدانمرك ، وفنلندا ، والنرويج ، والولايات المتحدة) . غير أن عددا من الحكومات أشار الى استمرار الموقف العدائي من جانب الجمهور (استراليا ، واسرائيل ، وايرلندا ، وايسلندا ، وكندا ، والنمسا) . وفي النمسا من المتوقع أن يحدث تأخير ملحوظ في تنفيذ خدمات تنظيم الأسرة وممارسة الاجهاض في بعض المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي . وفي ايسلندا لم تنفذ المدارس القوانين التي تنص على تنظيم الأسرة وتعليم التربية الجنسية . وأشارت النمسا والولايات المتحدة الى أنه على الرغم من أن الاجهاض قد أصبح شرعيا ، الا أنه مازال لا يقدم ، دون قيود ، في اطار خدمات الصحة العامة . وعلاوة على ذلك ذكر أن مستوى تمويل هذه البرامج قد أصبح ثابتا . وفي ايرلندا مازال بيع وسائل منع الحمل محظور .

٨٧ - ركزت الحكومات الأربع للبلدان ذات الاقتصادات المركزية التخطيط ، التي ردت على استبيان عام ١٩٧٩ ، على التدابير الواسعة النطاق التي تم اتخاذها فيما يتعلق بصحة الأمهات والأطفال في اطار نهج صحي وقائي أساسا ، مع ايلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية . وبفضل هذا النهج تمكنت النساء من الجمع بين العمل المفيد اجتماعيا ومسؤوليات الأسرة . وبالتالي فقد نشأت الظروف الاجتماعية التي تسمح اما بزيادة الخصوبة أو الحفاظ على مستويات معتدلة مقبولة ، مع الحفاظ على مستويات عالية جدا لمشاركة المرأة في القوى العاملة غير المنزلية . وأشارت الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى أن القوانين والتدابير التي سنت في الآونة الأخيرة والمتعلقة بتنظيم الأسرة وبالاجهاض تسمح للوالدين بأن يقررا بحرية ما اذا كان يريدان أن ينجبا أطفالا ومتى يريدان ذلك وكم طفلا يريدان ، مما يخلق ظروفا تسمح للنساء والرجال باتخاذ القرارات بشأن تكوين أسرهم بمسؤولية ودون خلافات داخلية . وهي في نهاية الأمر تؤمن الحرية الكاملة للمرأة في عقد الزواج .

٨٨ - وقد تم توسيع نطاق توفير العناية الصحية ليشمل جميع المواطنين بعد أن كان مقصورا على المشمولين بالتأمين الصحي . ويتم توظيف نسب كبيرة من النساء في مهن القطاع الصحي غير الانثوية تقليديا ، ففي كل من هنغاريا ، ورومانيا ، يمثل النساء ٣٦ و ٣٧ في المائة من الاخصائيين العاملين في مجالات أخرى غير الأمراض النسائية والتوليد ، و ٤٤ و ٥٨ في المائة ، على التوالي ، من الأطباء العامين . وقد أدى الجمع بين الأساس الدستوري والقانوني الشاملين للمساواة واحترام وظيفة المرأة كأم وكمعلم ، وتحقيق مستويات عالية جدا من المشاركة في مجال العمل خارج المنزل ، بالاضافة الى ما هو موجود بالفعل من اعلام تربوي نشط وملحوظ ، الى تحقيق المرأة لمستويات عالية من المساواة داخل الأسرة والمجتمع على السواء .

خامسا - خلاصة

٨٩ - يبدو أن هناك ترابطا وثيقا بين تحقيق المساواة الشاملة للمرأة بالرجل وعدد من العوامل الأخرى ، من بينها ما يلي : تأكيد مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة على المستوى الوطني

Digitized by UN Library Geneva

ومستوى المجتمعات المحلية باعتبارها مساهمة ومستفيدة ؛ وتعديل التنظيم الاقتصادى الوطني وعمليات التنمية المجتمعية ؛ وادخال تحسينات في النظام الاقتصادى الدولي . ففي معظم البلدان النامية تسبب الاندماج المجتمعي في النظام الاقتصادى الدولي في تردى شروط التجارة بين القطاعين الريفي والحضرى أو أسهم بشدة في هذا التردى ؛ كما تسبب في اصابة الريف بحالة مزمنة من الافتقار الى وسائل الانتاج ومن الحرمان ، وفي الاستثمار المفرط في المراكز الحضرية الكبرى وما ينجم عنه من اكتظاظ سكاني ؛ وفي خضوع الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية الى جداول انتاجية غاية في الانتقائية تحددها كلية تقريبا متطلبات البلدان المتقدمة النمو من السلع الأساسية بدلا من الاحتياجات الأساسية للبلدان المنتجة نفسها ؛ وفي نقل التكنولوجيا في صورة قاصرة ومشوهة ؛ ووضع نظم تعليمية وصحية غير مناسبة ؛ والحاق الضرر بالنظم الثقافية الأهلية .

٩٠ - وكل جانب من هذه الجوانب قد أدى بدوره الى حدوث أثر سلبي على دور المرأة ومركزها في المجتمع ومن ثم على مستوى المساواة بينها وبين الرجل . وهكذا فانه يمكن تحديد ادماج اقتصادات هذه البلدان في النظام الاقتصادى العالمي باعتباره السبب الرئيسي الكامن وراء الابقاء على أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل واستحداث أشكال جديدة منها ، وضياع الفرص السانحة للانطلاق نحو وضع جديد يتميز بالمساواة التامة بين المرأة والرجل . ومع أن شدة التأثير على مركز المرأة ودورها ربما كانت غير مقصودة ، الا أنه يبدو أن هذا التأثير يمثل مع ذلك حقيقة تاريخية فضلا عن أنه حقيقة معاصرة يجب الاعتراف بها اذا ما أريد تحديد اجراءات علاجية صحيحة .

٩١ - وعلاوة على ذلك فقد حدثت في السنوات الأخيرة تغييرات في الاقتصاد الدولي نفسه ، عمقت بدرجة خطيرة من أثره السلبي على الاقتصادات في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، مما أدى الى تدهور وضع المرأة بسرعة . وهكذا فان شروط التجارة المتدهورة ، وازدياد النزعة الحمائية بين البلدان متقدمة النمو ، واستمرار انتقال رؤوس الأموال من البلدان النامية ، والأزمات المتعددة الأخيرة التي أثرت على الاقتصاد الدولي ، قد حدّت بشدة من حدوث تقدم في البلدان النامية غير المنتجة للنفط . وزاد التضخم ونقص الأغذية والوقود من تدهور الأحوال المعيشية لمعظم نساء الحواضر وكثير من نساء الأرياف .

٩٢ - وكما أن طبيعة الاندماج في اطار النظام الاقتصادى الدولي كانت مسؤولة ، الى درجة كبيرة عن أوجه عدم المساواة في مركز المرأة ، فان انخفاض مركز المرأة ووجود قيود تحد من انتاجيتها ومشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادى قد أديا ، في حد ذاتهما ، الى فرض قيود شديدة على كثير من جوانب التنمية الوطنية ، وأسهما بذلك في حدوث الضعف الاقتصادى في البلدان النامية ، ومن ثم في الابقاء على نظام اقتصادى دولي مختل . وعلاوة على ذلك فان أوجه الضعف الوطنية والاقليمية أسهمت في عدم الاستقرار والتوتر الدوليين ، المؤديين بدورهما الى حدوث تقلبات في النظام الاقتصادى الدولي كان لها مثل هذه الآثار السلبية على المرأة . وهكذا فان مجموعة الأسباب والتأثيرات المترابطة تشكل دائرة لها تأثيرات سلبية شاملة ، فيما يتعلق ببلوغ المرأة المساواة التامة بالرجل في جميع المجالات .

Digitized by UN Library Geneva

٩٣ - ان انشاء اطار انمائي دولي محسن يتطلب الاصلاح المتوازي لنظم التنمية وآلياتها داخل البلدان النامية نفسها (٢٩) . الا أنه بما أن السياق الدولي هو الذي يحدد الى درجة كبيرة هذه النظم والآليات نفسها ، فانه يمكن النظر الى عمليات التغيير على الصعيدين الدولي والوطني باعتبارها عملية واحدة متكافلة الأجزاء . ويبدو أن هذه التغييرات هي متطلبات أساسية أيضا لحل كثير من المشاكل التي تضعف من مركز المرأة ودورها . ونتيجة للتجربة الانمائية الوطنية ، تجد الأغلبية العظمى من النساء في البلدان ذات الاقتصادات السوقية النامية نفسها حبيسة دائرة مفرغة يصعب الخروج منها تتمثل فيما يلي : العمالة الزائدة ، والحمل المستمر ، والرعاية المستمرة للأطفال واعتلال الصحة والمركز المحدود . ومن الواضح أن تحسن العلاقات الدولية في مجال التجارة ، والتمويل والتكنولوجيا ، وما يرتبط بذلك من تحسين للاستراتيجيات والهياكل الوطنية المؤيدة بشدة المساواة بين الرجل والمرأة ومشاركة المرأة الكاملة في جميع مسالك الحياة ، سوف تؤدي الى تخليص المرأة من العوامل السلبية الكثيرة ، وتمكينها من المشاركة بفاعلية أكبر في التنمية وبالتالي في بلوغ المساواة الكاملة بالرجل . وهكذا فان حدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية الدولية والوطنية هي متطلبات أساسية لكي تبلغ المرأة المساواة بالرجل ؛ وبالمقابل فان مساهمة المرأة هي أمر أساسي اذا ما أريد للاستراتيجية الجديدة أن تنجح .

٩٤ - وهناك حاجة لوضع استراتيجيات متزامنة ومتناسقة جدا على الصعيدين الدولي والوطني من أجل الخروج من هذه الحلقة . وبرغم أهمية العوامل الدولية التي نوقشت أعلاه ، فان على الحكومات الوطنية وحدها تقع مسؤولية ايلاء الأولوية الكافية لرسم السياسات الشاملة والمتناسقة من أجل الاضطلاع بتخطيط تفصيلي مشترك بين القطاعات ودقيق بما فيه الكفاية ، وتخصيص ما يكفي من الموارد لتنفيذ مجموعة مركبة من التدابير المباشرة وغير المباشرة على السواء . وهناك ضرورة لوضع برامج خاصة من أجل تخليص المرأة من الاعباء المباشرة وتحسين مركزها بقدر الامكان . وسوف تؤدي ازالة المعوقات والقيود الدستورية والتشريعية الى توفير أساس ضروري للبرامج العملية . على أن مثل هذه التحسينات التشريعية يمكن أن تظل بدون تطبيق كما يمكن أن تكون للبرامج العملية فائدة مؤقتة أو محدودة ما لم تتم تحسينات في السياق المجتمعي الوطني العام . وهكذا فانه لكي تنجح هذه البرامج الخاصة في مساعدة جمهرة النساء ، لاسيما في في المناطق الريفية ، قد يتعين القيام ، في نفس الوقت ، باعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية الوطنية العامة . فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نتوقع أن تؤدي المحاولات الرامية الى تحسين مركز المرأة في مجال الصحة والتعليم والى تقليل مرات الحمل أو تخفيف عبء جلب الوقود والماء ، الى أكثر من تحسين أوضاع أقلية من بين النساء لا غير ، اذا ما استمرت شروط التجارة في التدهور ، وحرمت نسب متزايدة من الأسر الريفية من الحصول على

---

(٢٩) "اعادة تشكيل الاطار الاقتصادي الدولي" ، تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقدم الى الدورة الخامسة للمؤتمر ، أيار/مايو ١٩٧٩ ، (TD/221، الفقرة ٩) .

Digitized by UN Library Geneva

الأرض والتكنولوجيا المحسنة والدخل والضمان الكافيين ، أو اذا ما ظلت النساء الحضريات مواجهات بالتضخم المتسارع وبالمنافسة غير العادلة في مجال التجارة والصناعات اليدوية والفرص المحدودة في مجال العمالة .

٩٥ - وأخيرا لابد من تأكيد ما تتسم به الحالة من الحاح . فليس من الواضح اطلاقا أن هناك تحسنا مستمرا في وضع المرأة بالمنظار الشامل ، بحيث يتسنى معه التوصل في وقت ما في المستقبل الى حالة تدعو الى الاحساس بقدر ملموس من الرضا . بل ان وضع بعض النساء في الواقع يبدو آخذا في التدهور . ان بلوغ المرأة المساواة بالرجل وحل المشاكل الوطنية والاقليمية والعالمية الرئيسية مثل الأغذية والصحة والسكان والعمالة ومحو الأمية واقامة نظام اقتصادي دولي جديد هي مسائل وثيقة الترابط وتتطلب التنسيق والاهتمام العاجل .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva